Political Status of Bedouins and Minorities in Jordanian Governments

Khalid I. AlEdwan
Khaled M. AlDabbas

Abstract: This study aims at exploring the political status of the Bedouins and minorities in the successive Jordanian Governments, according to two procedural indicators: numerical and qualitative. It also examines their status in the legislation of a political nature.

To achieve the objectives of the study, the analytical approach and statistical approach were used. The study reached many conclusions with respect to the level of representation at the government, where the successive Jordanian governments took into account when being formed assigning ministerial positions to the tribes of Bedouin origin on constant basis. Also, the Christians and Circassians/ Chechens have nearly constant presence in the Governmental formation; in some cases, the number of these positions exceeds the population ratio for Christians.

The results also showed that the political status of the Bedouins and Christians in the successive governments is not only limited to permanent presence but also extends to the higher ranking of the ministerial positions assigned to them.

Keywords: Political status, Minorities, Bedouins, Christians, Circassians, Chechens, Government.

المكانة السّياسيّة للبدو والأقلّيّات في الحكومات الأردنيّة

خالد عيسى العدوان(*)
خالد مفضي الدباس(**)

ملخص: تستهدف هذه الدراسة اكتشاف المكانة السياسية للبدو والأقليات في الحكومات الأردنية المتعاقبة، وذلك وفق مؤشرين إجرائيين: أحدهما عددي والآخر نوعي، كما تستهدف فحص مركزهم من التشريعات ذات الطابع السياسي. وقد استندت الدراسة إلى المنهج التحليلي والمنهج الإحصائي. وأظهرت الدراسة العديد من النتائج، منها ما هو على مستوى التشكيل الحكومي؛ حيث تُراعي الحكومات الأردنية المتعاقبة عند تشكيلها تولية العشائر ذات الأصول البدوية المناصب الوزارية، وبشكل يتسم بالثبات. وكذلك يحظى المسيحيون والشركس/الشيشان بحضور شبه ثابت في التشكيل الحكومي، وفي بعض الحالات يتجاوز حدود النسبة السكّانية بالنسبة للمسيحيين. كما دلت النتائج على أن المكانة السياسية للبدو والمسيحيين في الحكومات، لا يقتصر على الحضور الدائم فيها، بل يتسع ليشمل ارتفاعاً في نوعية المناصب الوزارية التي تُسند إليهم.

المصطلحات الأساسية: المكانة السياسية، الأقليات، البدو، المسيحيون، الشركس/الشيشان، الحكومة.

مقدمة:

تؤدي المؤسسة الحكومية دوراً بالغ الأهمية والتأثير في النظام السياسي الأردني، بالمقاربة مع تراجع الوزن السياسي للمؤسسة التشريعية، وضعف أدائها الملحوظ؛ فالحكومات الأردنية المتعاقبة تحصل على ثقة مجلس النواب، ولم يستطع أي مجلس حجب الثقة عنها إلا مرة واحدة فقط عام 1963، طوال امتداد الحياة البرلمانية منذ 1929 حتى الآن، وهو ما جعل حصول الحكومات المتعاقبة على ثقة مجلس النواب مسألة شكليّة تم تفريغها من أهميتها، ليس السياسية فقط بل

(*) أستاذ العلوم السياسية المشارك، جامعة اليرموك، الأردن. ishalidedwan@hotmial.com
(**) أستاذ العلوم السياسية المشارك، جامعة اليرموك، الأردن. aldabbas@yu.edu.jo

الديمقراطية أيضاً؛ الأمر الذي يشير إلى هيمنة هذه المؤسسة على باقي مؤسسات الدولة، واحتلالها مكانة جوهرية في صلب العمليات السياسية للنظام السياسي.

وفي إطار هذه الأهمية للمؤسسة الحكومية، اندفعت الدراسة للتحقق من مكانة البدو (العشائر ذات الأصول البدوية) السياسية في الحكومات الأردنية المتعاقبة، انطلاقاً من الوزن السياسي المرتفع نسبياً لهم على صعيد النظام السياسي الأردني، الذي يعتبرهم أحد أعمدته الرئيسة.

كما تناولت الدراسة أيضاً المسيحيين بوصفهم الأقلية الدينية الأكبر عدداً في الأردن، والشركس/الشيشان بوصفهم أقليات عرقية، محاولة لفهم الحدود الحقيقية لمكانتهم السياسية على الصعيد الحكومي.

وعلى هدي ما تقدم، تأخذ الدراسة قيمة سياسية متعددة الأبعاد؛ يتضح البعد الأول فيها من أن البحث في مكانة البدو والأقليات في المؤسسة الحكومية، يتخذ أهمية خاصة تنبثق أساساً من المكانة السياسية للسلطة التنفيذية في النظام السياسي، ومجمل عملياته المتعددة والمختلفة. والبعد الثاني يتمثل في استكشاف حدود تمثيل وإدماج فئات المجتمع كافة في النظام السياسي، والذي يؤدي إلى تعزيز حالة الاندماج الوطني والاستقرار السياسي؛ حيث لا يتولد الاغتراب السياسي والشعور بالتهميش والإقصاء لدى هذه الفئات من الشعب. ومن معقبات هذا الترتيب الإدماجي للأقليات والعشائر ذات الأصول البدوية بناء الهوية الوطنية للدولة، واتساع نطاق عمليات التكامل السياسي.

أما البعد الثالث للقيمة السياسية فيتمثل في عضوية العلاقة بين حكم الأكثرية، واحترام حقوق الأقلية، الذي يعدّ صمام الأمان السياسي لأنظمة الحكم ودعامة استقرارها. فاحترام مبدأ الأقلية في الوقت الراهن استطاع أن يرتقي إلى القمة من خلال تقاطع مفهومين مختلفين: الحرية الدينية من جانب، والحرية الحزبية من جانب آخر، فكما أن الأقلية الدينية من حقها أن تمارس طقوسها، فإن الأقلية السياسية من حقها أن تعبر عن آرائها بحرية تامة، يساعد على ذلك ظهور الفقه السياسي الذي راح يشكك في مدلول المعنى التقليدي لمبدأ الأغلبية (ربيع، 1974: 22).

وتزداد أهمية تناول هذا الموضوع من حيث المكانة التي تحظى بها هذه الفئات اليوم، من منظور القانون الدولي الإنساني، وحقوق الإنسان وحماية السكّان الأقل

عدداً من حيث اللغة أو الدين أو العرق؛ فقد سبق للأمم المتحدة أن أعلنت رسمياً أن سنة 1993 هي السنة الدولية للسكان الأصليين في العالم، كما اعتمدت الجمعية العامة في 18 كانون الأول 1993 إعلاناً بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية، وإلى أقليات دينية ولغوية، وقد جاء في هذا الإعلان أن تعزيز وحماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية يسهمان في الاستقرار السياسي والاجتماعي للدول التي يعيشون فيها. (علوان، 2008: 170).

ولما كانت الأنظمة السياسية المختلفة تسعى إلى إدماج مختلف فئات المجتمع بمؤسساتها السياسية المتعددة والمختلفة، ومنها المؤسسة السياسية التنفيذية، ولأهمية العواقب السياسية غير الصحية على النظام السياسي، وعلى مجمل عملياته السياسية الناجمة عن أية محاولة لاستبعاد هذه الفئات وتهميشها، فقد انبثقت فكرة الدراسة لدى الباحثَينِ، لتعميق فهم وتحليل المكانة السياسية للمسيحيين والشركس/الشيشان والبدو من منظور المؤسسة الحكومية، كإحدى أهم مؤسسات النظام السياسي الأردني. وهو الأمر الذي يُظهر أهمية العلاقة الارتباطية بين دراسة متغير الحكومة، في قياس المكانة السياسية للمكونات المحددة في هذه الدراسة في النظام السياسي الأردني، من خلال المؤسسة الحكومية، ومتغير التشريعات ذات الطابع السياسي، وأهمها قانون الانتخاب.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

– استكشاف مكانة البدو والأقليات في النظام السياسي الأردني، من خلال قياس البعد العددي والنوعي للحقائب الوزارية، التي يتولونها في الحكومات المتعاقبة.

– إظهار حدود الإدماج السياسي لبعض مكونات المجتمع في الدولة الأردنية.

أهمية الدراسة:

تنطلق أهمية الدراسة من عدم وجود أدبيات سابقة – في حدود علم الباحثَينِ– تصدَّت لموضوع هذه الدراسة؛ إذ إن بؤرة موضوعها، الذي لم تتناوله الأدبيات، يتمحور حول تقديم مقاربة جديدة ترمي إلى محاولة التوصل إلى حقيقة الوزن

الديمغرافي للأقليات، وواقع البداوة في الأردن قدر الاستطاعة – خصوصاً في ظل الغياب التام للأرقام الرسمية، ومقابلته بمكانتهم؛ ليس العددية فحسب في الحكومات، بل النوعية أيضاً، وهو ما يميّزها عن غيرها، ويجعلها من أوائل الدراسات على هذا الصعيد. وبالإضافة إلى ذلك، تناولت الدراسة حدود النظام السياسي وفق آلياته المتعددة لإدماج الفئات المختلفة من مكوناته الاجتماعية في الدولة، وأهمية ذلك في تعزيز حالة التكامل السياسي، ومن ثم تعزيز بناء الدولة، وتحسين مستوى الحالة الديمقراطية من منظور مشاركة كل مكونات المجتمع المختلفة في مؤسسات النظام السياسي المختلفة، التي منها المؤسسة الحكومية. إن الأهمية العلمية تنبثق من قياس مدى قدرة النظام السياسي على جعل مؤسساته الرسمية، وغير الرسمية، أكثر تمثيلاً وتعبيراً عن مصالح المواطنين المختلفة، وبشكل عادل.

ومن شأن هذه الدراسة أن تقدم مجموعة من التوصيات، وتتوصل إلى عدد من النتائج قد تفيد المشتغلين بالشأن السياسي بشكل عام، والدارسين لحقوق الإنسان بشكل خاص، ومن المحتمل الإسهام في تقديم توضيح حقيقي لواقع هذه الفئات ومقاربة وزنها الديمغرافي بالمكانة السياسية التي تشغلها، والآليات الأنجع في تسهيل إدماجها في الدولة، كما تكشف الواقع الحقيقي لمكانتها في النظام السياسي، والعقبات والعراقيل التي قد تعترض عمليات تعزيز وجودها السياسي، إن وجدت.

مشكلة الدراسة:

إن الوزن الديمغرافي لأعداد المسيحيين وأعداد الشركس/الشيشان، الذي تم التحقق منه من ناحية، وواقع البداوة من ناحية أخرى، شكّلا الدافع الأساس للبحث في حقيقة المكانة السياسية التي تحظى بها هذه الفئات في التشكيل الحكومي، بالمقاربة مع واقع التغييرات التي أصابت البناء الاجتماعي للبدو، وتراجع أعداد المسيحيين في الأردن، في ضوء الإحصاءات التي عالجتها هذه الدراسة، ومن ثمَّ تتلخَّص المشكلة البحثية بالوقوف على السؤال المحوريّ التالي: "ما حدود المكانة السياسية التي يحظى بها البدو والأقليات في الحكومات الأردنية؟".

منهجية الدراسة:

استناداً إلى مشكلة الدراسة البحثية، وتساؤلها المحوريّ، فإن الدراسة تسعى إلى الاستفادة من:

– المنهج التحليلي: لتحليل المكانة السياسية للأقليات المحددة في الدراسة والبدو في الحكومة، مع مقاربة الوزن العددي الحقيقي لها، في إطار البنية الديمغرافية من ناحية، وتحليل العلاقات الارتباطية الكاشفة لمكانتها العددية والنوعية معاً، من ناحية ثانية.

– المنهج الإحصائي: لقياس مستوى المكانة السياسية للأقليات والبدو في المؤسسة الحكومية، وفق نسب كميّة، وعبر فترات زمنية متعددة.

المفاهيم المحورية للدراسة:

تتناول الدراسة عدداً من المفاهيم والمصطلحات التي يجب توضيحها، تحقيقاً للضبط المنهجي، وتجنباً للالتباس الذي قد يتولد نتيجة تعدد المعاني، التي يتضمنها المفهوم الواحد في حقل الدراسات الإنسانية عامة، وحقل العلوم السياسية خاصة؛ وهي:

1 – المكانة السياسية: يقصد الباحثان بالمكانة السياسية للبدو والمسيحيين إجرائياً وفق المؤشرين التاليين: أولاً – البعد العددي/ عدد الوزراء في الحكومة. ثانياً – البعد النوعي/ نوعية المنصب الوزاري الذي يُسند للوزير من الأصول البدوية أو من المسيحيين، أو الشركس والشيشان وأهميته السياسية.

2 – الحكومة: قد تستخدم الحكومة بمعنى مجلس الوزراء، ويمكن أن يتسع المعنى ليشمل الهيئة التنفيذية بعنصريها: رئيس الدولة، ومجلس الوزراء، ويكون المعنى أكثر شمولية عندما يراد بها الإشارة إلى السلطات الثلاث في الدولة: التنفيذية والتشريعية والقضائية، والاتجاه السائد لدى علماء السياسة هو الأخذ بهذا المعنى(زهرة، 2008: 174). ويقدم رأي آخر مدرك الحكومة للدلالة على أكثر من معنى، فقد يقصد بها نظام الحكم أو كيفية ممارسة السلطة في جماعة سياسية معينة، وقد يقصد بها مجموعة الهيئات الحاكمة بمعنى السلطات الثلاث المعروفة، وقد يقصد بها السلطة التنفيذية وحدها، وهذا هو الاستعمال الدارج للكلمة، وأخيراً يقصد بها في بعض الأحيان الوزارة (هلال، 1976: 49). وفي هذه الدراسة تحديداً، فإن الباحثين يقصدان بالحكومة مجلس الوزراء، من خلال عدد المناصب الوزارية ونوعيتها للمسيحيين والبدو والشركس والشيشان.

3 – البدو: يقصد الباحثان في هذه الدراسة البدو من حيث نمط الحياة والمعيشة، الذي يغلب عليه التنقل والترحال؛ ويتبنيان تعريف البدو الوارد في قانون

انتخاب أعضاء المجلس التشريعي، الذي عرّف البدوي بأنه أحد أفراد العشائر الرحّل. ومن الناحية الإجرائية فهم العشائر التي وردت أسماؤها حصراً في القوانين الانتخابية المختلفة، منذ قانون انتخاب المجلس التشريعي لسنة 1928، حتى قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم 25 لسنة 2012؛ حيث أفردت المادة 2 من ملحق القانون، الخاص بجدول تقسيم الدوائر الانتخابية وتوزيع المقاعد فيها، تفصيلاً للعشائر التي تنضوي تحت مسمى البدو (قانون الانتخاب، 2012). وتُعدّ القبائل والعشائر البدوية أهم المكونات الأساسية للسكان الأصليين في الأردن، إلى جانب العشائر الأخرى التي اتبعت نمط معيشة وحياة أخرى، غير التنقل والترحال؛ إذ قامت الدولة بتخصيص مقاعد (كوتا) برلمانية للعشائر من الأصول البدوية ومراعاة تمثيلهم في الحكومات، في حين لم يحظَ السكان الأصليون من العشائر غير البدوية بذلك.

وبشكل عام، يؤكد عالم السياسة (Fred Riggs) أن تعريف السكان الأصليين لا بد أن يتضمن المتغيرات الأربعة الآتية:

- المستوى الحضاري، الذي يراوح بين البدائية والمجتمعات الأكثر تعقيداً.
- التتابع (التعاقب) التاريخي: من الذي جاء أولاً، ومن الذي تبع.
- الموقف السياسي (القوة): مثال التهميش مقابل المجتمعات المهيمنة.
- المنطقة الجغرافية (المكان). (Jeff, 2003).

4 – الأقليات: يُعرّف البعض الأقليات من منظور عددي، ومن الآراء التي تنصب في هذا السياق مثلاً تعريف للأقلية يرى أنها كل مجموعة بشرية تتميز عن الأكثرية في الدين، أو المذهب، أو العرق، أو اللغة، أو نحو ذلك من الأساسيات التي تتمايز بها المجموعات البشرية بعضها عن بعض، ومن لوازم الأقلية أنها تكون عادةً ضعيفة أمام الأكثرية. (القرضاوي، 2001: 15).

أما البعض الآخر فيُعرِّفها بأنها مجموعات من السكان لا يُشترط فيها نسبة عددية محددة، ولكن يُشترط فيها أن تملك عنصراً أو آخر من عناصر الاختلاف عن الجماعة الحاكمة أو المسيطرة أو المهيمنة، كأن تختلف عنها في اللغة أو الدين أو الطائفة، وتتعرض للتمييز من جراء هذا الاختلاف، سواء اتخذ التمييز بعداً سياسياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً أو ثقافياً، أو مورس على هذه المستويات كافة (هلال، ومسعد، 2002: 108).

وفي حدود هذه الدراسة فالأقليات هم: المسيحيون والشركس والشيشان في إطارالمعيار العددي في تعريفهم؛ فالمسيحيّون باعتبارهم **الأقلية الدينية الأكبر عدداً**، بالمقارنة مع الأغلبية الدينية السنيَّة التي تغلب على الشعب الأردني – مع التنويه إلى أن المسيحيين هم أكبر الأقليات الدينية وغير الدينية – أما الشركس والشيشان فهم **الأقلية الأكبر عدداً من الناحية العرقية** غير العربية، بالمقارنة مع الأغلبية ذات الأصول العربية.

وما يُظهِر صحة تبني الدراسة للمعيار العددي في تناول الأقليات في الأردن، هو أن المسيحيين، وكذلك حال الشركس/الشيشان، لا يعتبِرون أنفسهم أقلية دينية أو عرقية، بل جزءاً أصيلاً من البناء الأردني، وأحد مكوناته الوطنية، ولذلك تنطلق الدراسة من افتراض رئيس قائم على أساس عدم وجود تمييز، أو اضطهاد، أو قهر تتعرض له هذه الفئات، بسبب اختلافها عن الأغلبية بالدين أو العرق.

الحد الزماني والمكاني للدراسة:

يقتصر الحد المكاني في البحث على مستوى المكانة السياسية للبدو والمسيحيين والشركس/الشيشان في الحكومة، أما الحد الزماني فإن الدراسة تتناول المكانة السياسية في الحكومة في عهد الملك عبدالله الثاني 1999-2013 والملك حسين بن طلال 1984-1998؛ مع التنويه إلى إمكانية العودة إلى حكومات تشكَّلت في عهود ملكية سابقة، لفحص مستوى المكانة السياسية، ولتعزيز نتائج الدراسة.

تقسيم الدراسة:

بناءً على ما سبق، سوف نتناول موضوع هذه الدراسة من خلال مقدمة ومبحثين، الأول: يتناول البدو والأقليات في البنية الديموغرافية الأردنية. الثاني: يعالج المكانة السياسية العددية والنوعية للبدو والأقليات في الحكومة. وتنتهي الدراسة بخاتمة تشمل النتائج والتوصيات.

البدو والأقليات في البنية الديموغرافية الأردنية

ينقسم السكان في شرقي الأردن إلى ثلاث مجموعات سكانية، الأولى: القرويون الذين يعملون في الزراعة وتربية الماشية، وهم مستقرون. والثانية: البدو شبه الرحَّل الذين يتحركون مرتين في السنة ضمن مساحة محدودة، والثالثة: هي

فئة البدو الرحَّل الذين يسكنون في بيوت الشعر ولا يستقرّون في مكان واحد (Bin Muhammad, 1999: 9).

تاريخياً وبعد انهيار حكم المماليك في سوريا الجنوبية في بداية القرن السادس عشر، ووصول القبائل البدوية التي كانت قد هاجرت من شبه الجزيرة العربية، كادت الفلاحة والزراعة تختفي من الوجود، وكانت المنطقة المعروفة باسم شرق الأردن تعيش مرحلة ما قبل الرأسمالية؛ حيث يوجد فيها نظامان اقتصاديان: نظام البداوة – الرعوي، ونظام الزراعة المستند إلى مشاعية امتلاك الأرض. كان البدو يسيرون وفقاً لدورات الهجرة السنوية الضرورية للحفاظ على قطعانهم. إن البداوة – الرعوية لم تسمح بظهور أي تطور حضاري. وفي هذا النمط من الحياة، تكون القوى الإنتاجية في مرحلة بدائية، وخلال تلك الفترة كان البدو الأقحاح الوحيدين الموجودين في المنطقة، الذين عبروا صحراء شرق الأردن ضمن دورة ترحالهم السنوي. وفي الفترة (1851- 1920) جرى تحوّل في التشكيلة الاجتماعية، فقد كان نظام البداوة – الرعوية في طريقه إلى التحلّل، وبدأت في هذه الفترة عملية طويلة لتوطين قبائل أهل الإبل ذات القوة الكبيرة، وكذلك القبائل الضعيفة في المنطقة، ولم تتمكن الجماعات الزراعية المستوطنة من إحراز تقدم في مواجهة الوجود شبه البدوي، إلا في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. (حمارنة، 2003: 61-63).

وينبغي أن نميّز بين مصطلحي القبيلة والبداوة؛ إذ إن القبيلة غير البداوة، فالبداوة نمط من أنماط الحياة، أما القبيلة فهي لا ترتبط بالتنقل والترحال فقط بل قد ترتبط بالقرى والمدن إضافة إلى البادية، ويشير مصطلح قبيلة إلى جماعة لا يقوم نظامها الاجتماعي/ السياسي على صلة الدم والقرابة، أو الدم فقط، وإنما على الصلات السياسية والاقتصادية التي تقرر وظيفة هذه الكيانات القبلية. إن القبيلة نسق في التنظيم الاجتماعي، يتضمن عدة جماعات محلية مثل القرى والعشائر، وتقطن القبيلة عادة إقليما معيناً، وتسود بينها ثقافة مشتركة ولغة واحدة وإحساس قوي بالتضامن والوحدة، أما العشيرة فهي الأداة التنظيمية للقبائل، وهي الوحدة الاجتماعية التي تتصف بالتماسك الاجتماعي ووحدة العيش والمصير، وهي مجموعة من الأفراد الذين يعتقدون أنهم ينحدرون من الجد العاشر (الخزاعلة، 1993: 68–71).

ويبلغ عدد سكان الأردن حالياً نحو (6,530,000) نسمة حتى آخر عام 2013 (دائرة الإحصاءات العامة، 2013: 28). وتشير إحدى الدراسات إلى أن الغالبية العظمى من سكان الأردن ينتمون إلى المذهب السنّيّ، ولا يشكِّل المسيحيّون سوى 6% من مجموع السكان. (زهرة، 2009: 69).

والشعب الأردني متجانس من المنظور الثقافي، أما على المستوى الديني فالغالبية العظمى من السكان ينتمون إلى المذهب السني، وهناك نسبة مئوية صغيرة من السكان من المسيحيين (نحو 6% أو 120 ألفاً). وأما مجموعة الأقليات العرقية في المجتمع الأردني فهي صغيرة وتتألف من الشراكسة/الشيشان والأرمن والأكراد، ويشكِّلون في عددهم أقل من 2% من مجموع السكان (بني حسن، 1991: 90)[1].

وعلى صعيد التنوع العرقي في الأردن، نجد أن العنصر العربي هو السائد؛ حيث تُشكّل الأقليات من أصل غير عربي من الشركس والشيشان نسبة تراوح أعدادهم بين (20000- 25000 ألف). وفي مجال التنوع العقائدي، يحتل المسلمون موقع الصدارة؛ إذ تقدر نسبتهم بـ(93,5%) من مجموع السكان، بمن فيهم الشركس والشيشان، فيما يحتل المسيحيون ما نسبته (6,5%) (الهزايمة، 2004: 56).

ويعد البدو تكويناً بشرياً أنثروبولوجياً، له خصائصه الاجتماعية والاقتصادية، ويشار إليهم على أنهم جماعات مترحلة، وعندما استقر بعضهم في بيوت الحضر، أصبح يطلق عليهم لفظ شبه بدو، وتختلف التقديرات حول حجمهم؛ فهناك من يرى أن ظاهرة البداوة تُشكِّل 3% من مجموع السكان، بينما يرى آخرون أنهم أكثر من ذلك (زهرة، 2009: 73). وقد أدى البدو دوراً مهماً في تأسيس المملكة الأردنية الهاشمية والإمارة، وفي بناء الجيش العربي؛ فالقبائل البدوية تؤدي دوراً فعّالاً في النظام السياسي الأردني خصوصاً عند تشكيل البرلمان، وكذلك دورهم في تشكيل

(1) يضع الباحثان هنا المفارقة التالية على نسبة المسيحيين الواردة في هذا الكتاب: إن الدراسة صدرت عام 1991 ويقول المؤلف: إن عددهم (120000) نسمة، ووفق حساب إحصائي بالمقاربة مع عدد السكان وفق دائرة الإحصاءات العامة ووفق التعداد السكاني لعام 1994 فإن عدد السكان هو (4139400) نسمة، ومن ثم فإن نسبة المسيحيين هي 2,9% وليس 6٪ من المجموع الكلي لعدد السكان، بالإضافة إلى أن الإحصاءات الواردة في دراسة زهرة، 2009، والهزايمة، 2004، تتناول النسبة حول 6٪، في ظل عدم وجود أي إحصاءات رسمية صادرة عن الدولة؛ مما يجعل الأرقام الواردة غير دقيقة بشكل كامل، وبحاجة إلى مزيد من الفحص والتحقق.

الجيش، ومنذ الأيام الأولى للمملكة الأردنية حتى الآن كان الملك عبدالله الأول، ومن بعده الملك حسين، يحرصان على كسب ولاء القبائل، بوصفها صمام الأمان لاستقرار الأردن السياسي (محمود، 1999: 62-63).

ويشير هشام شرابي إلى أن القبيلة جزء من التنظيم البطركي، وهي النوع القديم من هذا النظام، ولا يتخذ الولاء القبلي شكلاً إيديولوجياً، بل هو منغرس في الحاجات الأساسية. ومن السمات الأساسية لهذا النوع من المجتمعات، سواء كان محافظاً أم تقليدياً، سيطرة الأب في العائلة، شأنه في المجتمع. فالأب هو المحور الذي تنتظم حوله العائلة بشكليها الطبيعي والوطني؛ إذ إن العلاقة بين الأب وأبنائه، وبين الحاكم والمحكوم، علاقة هرمية، فإرادة الأب في كل من الإطارين هي الإرادة المطلقة، ويتم التعبير عنها في العائلة والمجتمع بنوع من الإجماع القسري الصامت المبني على الطاعة والقمع (شرابي، 1989: 40).

وقد انعكست آثار هذه البيئة الاجتماعية على الثقافة السياسية؛ حيث يُلاحِظ المراقب العام لطبيعة الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الأردني أن الثقافة التقليدية ما زالت رائجة، وأن هذه الثقافة تميل لتبني النموذج الأبوي (البطركي) بما يتضمنه من سلطة مركزية، نتيجة منع التعبير عن الرأي والتساؤل والمناقشة والإسهام في عمل الجماعة؛ فهي ثقافة تشجع التقليد في مجال العلاقات مع الآخرين؛ بحيث أضعفت المؤسسات التمثيلية، وعلى الرغم من وجود المؤسسات الحديثة، فإن الأطر القبلية والجهوية ما زالتا تشكلان مرجعية واضحة للهوية والانتماء، ومن ثم يبقى المواطن تابعاً لقبيلته التي تحميه، وتقدم له الخدمات، وبالمقابل فهي تطالبه بالولاء الخالص لها (غرايبة، وبركات، 2001: 41).

وعلى الوجه الآخر، تجدر الإشارة إلى أن الحكومة الأردنية تُخصّص عادةً بعض المناصب الرفيعة في الجيش للمسيحيين بنسبة (4%) (DOS, 2008). بالإضافة إلى أن الأقلية المسيحية تمتلك، أو تدير، نحو ثلث اقتصاد الأردن. (جاردنر، 2011). وبالمقارنة مع الأقليات الأخرى، فإنّ المسيحيين يتمتعون بوزن اقتصادي ملحوظ، ليس في الوقت الراهن فقط، وإنما في السابق أيضاً، ولتأكيد ذلك، تشير دراسة إلى أن نصف أسر رجال الأعمال البارزين في الأردن كانت مسيحية. (Lewis, 1987).

المسيحيون مكوّن أساس في النسيج الاجتماعي الأردني، بأبعاده الدينية

والثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويُشكّل مسيحيو الأردن أحد أقدم المجتمعات المسيحية في العالم (اللجنة الإعلامية لزيارة البابا فرانسيس إلى الأردن، 2014). وتاريخياً شكّل المسيحيون ما نسبته 355 خانة (والخانة هي الأسرة المكونة من خمسة إلى ستة أشخاص، وهي وحدة تعداد السكان في الدولة العثمانية) من أصل 6716 خانة، غالبيتها العظمى من المسلمين، بما نسبته 5,2%، وذلك في مطلع القرن السادس عشر الميلادي (أبو الشعر، 2010: 49)[2].

وقد حددت هوية الكنائس في العصر العثماني، ونالت قسطاً جديداً من التطور في زعاماتها وبنْيتها، وبرزت عدة حقائق سياسية واجتماعية أثّرت في تكوين هذه الكنائس واتجاهاتها، وأهم هذه الحقائق ما يأتي: أ – نظام المِلَل العثماني: و"المِلّة" هي جماعة تتألف من المواطنين المحليين لا من الأجانب، خاضعة للباب العالي، لها ديانة محددة، ولا تنتمي إلى أصل عرقي واحد، وتكوِّن وحدة سياسية اجتماعية مستقلة. ب – تطور نظام الامتيازات العثماني من هبات قانونية مجانية منحتها السلطنة العثمانية للقنصليات الأجنبية في مجال القضاء والتجارة، إلى حماية الأقليات والمِلَل المسيحية. جـ – ظهور فاعلية الامتيازات وحقيقة الأقليات في السلطنة العثمانية في صراع الطوائف المسيحية على الأماكن المقدسة؛ فقد احتفظ اللاتين بحقوقهم منذ عام 1333، وفي بداية العصر العثماني لم تُمس هذه الحقوق على الرغم من سيطرة العناصر اليونانية على بطريركية القدس. ثم بدأ الصراع بين الفريقين عام 1630، وتمتاز هذه الفترة بظهور الفرمانات والعهود غير الموثقة، ونُسبت هذه العهود إلى الخليفة عمر بن الخطاب والخليفة معاوية وإلى سلاطين الدولة العثمانية محمد الثاني وسليم الأول وسليمان الثاني. وصدر الفرمان العثماني المعروف بالستاتوكوو سنة 1852. ويختص هذا الفرمان بكنيسة القيامة والمهد وقبر العذراء مريم ومصلى الصعود. (كلداني، 1993).

(2) هناك دراسة أخرى تشير إلى أن الوجود المسيحي لم ينقطع في الأردن في الفترات التي سبقت العهد العثماني، إلا أن المصادر المتوافرة لا تعطي معلومات كافية عن المسيحيين فيها خلال القرون الثلاثة الأولى من العهد العثماني، ووردت أولى الإشارات في دفتر مفصل لواء عجلون، الذي يضم بالإضافة إلى عجلون كلاً من السلط والكرك والعربان في القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي؛ حيث يذكر ان مجموع الخانات المسيحية (300) خانة، منها (10) خانات في السلط و(191) في عجلون و(143) في الكرك و(11) في الشوبك. ويوجد في الأردن سبع طوائف مسيحية؛ حيث أسسوا لرعاياهم كنائس وأديرة ومدارس ومستشفيات ومراكز صحية وملاجئ وجمعيات ونوادي خيرية شكّلت أوقافاً خاصة لكل كنيسة، إضافة إلى المزارات والمقامات والمقابر، وهذه الطوائف هي الروم الأرثوذكس، اللاتين، الروم الكاثوليك، الطائفة الإنجليكية والأرمن والسريان والأقباط (جورج الداوود، 2006).

وعلى سبيل المثال على الفرمانات، وبعد معركة مرج دابق 1516، واستيلاء السلطان سليم الأول على بلاد الشام، أنعم بفرمان على مسيحيي القدس عام 1517 يناظر العهدة العمرية، واعترف بسيادتهم على المزارات المسيحية، وأعطى الحرية التامة للأرثوذكسيين ليقيموا صلواتهم دون أي معارضة. (الداوود، وغنايم، 2004: 16)، وهو أمر سبق أن فعله صلاح الدين الأيوبي بعد موقعة حطين 1187؛ حيث منح الأقباط ديراً مجاوراً لكنيسة الضريح المقدس قي بيت المقدس، لا يزال حتى اليوم تحت أيديهم (Aziz, 1980: 95).

ويقدَّر عدد الأرثوذكس في مطلع القرن التاسع عشر الميلادي بـ30 ألف نسمة، وتراجع عددهم إلى 25 ألف نسمة في الأردن وفلسطين، بينهم تسعة آلاف وسبعمائة وسبع وخمسون نسمة هو عدد أرثوذكس شرق الأردن، وتناقص عددهم نظراً لتحوُّل كثير منهم إلى الكثلكة أو البروتستنتية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، وعلى الرغم من ذلك فقد شكَّلوا أكبر طائفة في شرق الأردن وفلسطين (الداوود، 2006). علماً أن عدد سكان شرق الأردن في بداية القرن العشرين في العهد العثماني كان يراوح بين (100,000 و 200,000)، ويبدو تقديراً معقولاً . (روغان، 2003: 44). وعلى الرغم من عدم وجود إحصاءات دقيقة، تُبيّن أعداد الطائفة المسيحية في منطقة شرق الأردن، في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، فإن بعض الإحصاءات قد قدَّرت أعداد المسيحيين، وتحديداً من الطائفة الأرثوذكسية في قضاء السلط خلال العهد الفيصلي، في الفترة الممتدة من عام 1918 إلى 1920، بنحو أربعة آلاف نسمة، بينما كان عدد المسيحيين في قضاء عجلون ما يقارب ستة آلاف، أغلبهم من الطائفة الأرثوذكسية (الداوود، وغنايم، 2004: 33).

ومع أن الجماعات المسيحية اليوم أقلية من حيث العدد، فهي تقوم بنشاط جدير ومثمَّن، على الصعيدين التربوي والصحي، من خلال المدارس والمستشفيات، كما تستطيع هذه الجماعات التعبير عن إيمانها بكل طمأنينة، في إطار احترام الحرية الدينية، التي تُشكِّل حقاً إنسانيّاً أساسيّاً؛ المسيحيون يشعرون بأنهم مواطنون يتمتعون بمواطنة كاملة، ويريدون الإسهام في بناء المجتمع مع مواطنيه المسلمين من خلال تقديم إسهامهم الخاص والمميز (اللجنة الإعلامية لزيارة البابا فرانسيس إلى الأردن، 2014).

والمسيحيون مندمجون بشكل وثيق في المجتمع الأردني، ويتمتعون بمستوى عال من الحرية، ويؤلفون جزءاً من النخبة السياسية والاقتصادية في المملكة. وينتمي أغلبهم تقريباً إلى الطبقة الوسطى والعليا، ويتمتعون بفرص اقتصادية واجتماعية عالية في الأردن، مقارنة ببقية دول الشرق الأوسط. وهم يتمركزون في شمال البلاد وجنوبها، وخصوصاً في مناطق مأدبا، وعجلون، والفحيص، وماحص، والكرك، وهم ممثلون في البرلمان بتسعة مقاعد ثابتة منذ مجلس النواب الحادي عشر (1989) حتى اليوم، بالإضافة إلى أنهم ممثلون في الحكومة ومختلف مؤسسات الدولة وأجهزتها الرسمية. وهناك مسيحيون وصلوا إلى مناصب رفيعة[3] بينهم سفراء، بل إن بعضهم وصل إلى رتب عسكرية عالية. أما على الصعيد الاقتصادي، فقد ذكرت صحيفة الفايننشال تايمز، أن المسيحيين يمتلكون ويديرون نحو ثلث اقتصاد الأردن، لذلك يوصفون بأنهم أثقل وزناً من الناحيتين الاقتصادية والسياسية مقارنة بحجمهم السكاني، وهم يديرون العشرات من المدارس والمستشفيات. (صحيفة اللواء، 2013). ومن يتعرَّف قادة البنوك والشركات والفئات المهنية يظن أن نسبة المسيحيين في الأردن لا تقل عن 20%، مع أن نسبتهم الحقيقية أصبحت رمزية (الفانك، 2013).

أمّا الشركس والشيشان، فهم من الطوائف غير العربية، المسلمة، وقد هاجرت إلى شرق الأردن من القفقاس (القوقاز) أواخر القرن التاسع عشر، وبلغ عددهم في أوائل الخمسينيات 12 ألفاً، وقد منحتهم الحكومات المتعاقبة ضمانات دستورية للمشاركة في الحكم؛ إذ منح قانون الانتخاب الأردني الشركس مقعداً تشريعياً لكل 5000 شركسي، وفي المجال العملي لم تخلُ أي حكومة من وزير شركسي/ شيشاني (أبو دية، 1990: 54–55).

وقد وصل الشركس إلى الأردن في عام 1878، وقامت الدولة العثمانية بإعادة توطينهم إلى حد ما، وتوظيفهم في الشرطة ومؤسسات الحكومة، وفي الأربعينيات فضّل الغالبية العظمى منهم الاستمرار بالعمل في الجيش والحكومة، أما اليوم فهم

(3) أجرى الباحثان مراجعة للمناصب الرفيعة في التشكيلات القضائية بين عامي 2000 و 2012، ووجدا أن منصب نائب رئيس المجلس القضائي الأعلى – رئيس محكمة العدل العليا (وهو ثاني أكبر منصب قضائي رفيع في السلطة القضائية) – تولاه ثلاثة قضاة، اثنان منهم من المسيحيين، أحدهما تولى المنصب من عام 2005 . 2012. أما منصب رئيس محكمة استئناف عمَّان فتولاه مسيحي لمرة واحدة خلال فترة المراجعة.

يعملون في كل القطاعات، ويتمتعون بتعليم جيد، ويؤدون دوراً في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بما يفوق حجمهم العددي الذي يراوح بين (20,000 و80,0000)، واستقروا في عمان ووادي السير وناعور، ويمكن أن تجد نسبة منهم في جرش وصويلح والزرقاء والأزرق. (King Hussein Website). وأما الشيشان؛ فقد كانت هجرتهم إلى الأردن بين عامي 1903 و1911، ويسكن أغلبيتهم في صويلح والزرقاء والسخنة ووادي الزرقاء والأزرق. (حميد، 2008)[4].

وفي دراسة لأحد الباحثين، لخّصت المعلومات المتوافرة لهجرات الشركس إلى الأردن، التي كانت على النحو التالي: عمان (بين 1875 – 1879)، عمان (1880)، وداي السير (1880)، عمان (1882)، جرش (1885)، ناعور (1901)، صويلح (بين 1901 و 1909)، الرصيفة (1909) (Mackey, 1979: 43).

وفي ضوء ما سبق، وتعميقاً لتوضيح الواقع الديموغرافي للبدو والأقليات قبل تحليلها سياسياً، يوضح الباحثان الحقائق التالية:

أولاً – حقيقة الواقع الديموغرافي للبدو:

1 – استمرت عملية توطين البدو - وهي السمة المناقضة للترحال، الذي على أساسه أطلق مسمى البدو – وبدأت نسبة البداوة بالتناقص، ويوضح ذلك أحد الباحثين قائلاً: لقد انخفضت نسبة البداوة من (45,7%) عند تأسيس الدولة عام 1921 إلى 6% في عام 1961، وفي عام 1979 انخفضت؛ بحيث لم تعد تتجاوز 1%، وفي عام 1994 هبطت إلى أقل من 1%، وعام 2004 لم يرد ذكر نهائي للبداوة؛ أي أن

(4) تود الدراسة التوضيح هنا، ونقلاً عن يوسف حميد، أن سكان القفقاس (القوقاز) ينحدرون من أصول عرقية متعددة ومختلفة، فتشير المصادر إلى أن هناك شعوباً تعتبر من سكان القوقاز الأصليين وشعوباً أخرى من أصول آرية وطورانية وسامية وسلافية ومنغولية وغيرها، ويشكّل المسلمون والمسيحيون الغالبية العظمى منهم؛ حيث إن معظم سكان شمال القوقاز المجاورين لروسيا المسيحية مثل الشيشان والشركس والداغستان مسلمون، بينما معظم سكان ترانس قوقازيا المجاورين لتركيا وإيران المسلمتين مسيحيون، مثل الجورجيين والأرمن، ما عدا الأذربيجان المسلمين، ومعظم الجاليات القوقازية التي هاجرت خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، واستوطنت في تركيا وبلاد الشام (الأردن، سوريا وفلسطين) والعراق هي من الشركس والشيشان والداغستان المسلمين. إن المؤرخين الشركس يقولون إن لقب شركسي ليس اسماً لواحد من الأقوام التي في شمال القوقاز، ولا توجد قبيلة واحدة تحمل اسم القبيلة الشركسية في القوقاز، وإن كلمة شركسي اسم أطلقه الأجانب على أبناء شعوب شمالي القوقاز الأصليين. وبتعبير أدق إن اسم شراكسة يطلق الآن على جميع الشعوب التي كانت تسكن شمالي القوقاز. ولهذه الشعوب حضارة مشتركة، وقد أكد ذلك المؤرخ الشركسي يوسف عزت فقال: "إن شعوب الأديغة والشيشان تنحدر من نفس العرق".

الاستمرار في الحديث حتى يومنا هذا عن البداوة لم يعد يتطابق في حدوده المفاهيمية مع التطورات التي أصابت البناء الاجتماعي للبدو، وهو الأمر الذي يدفع باتجاه التساؤل حول استمرار الحكومات المتعاقبة في الإبقاء على مسمى البدو حتى يومنا هذا، وخصوصاً في التشريعات الانتخابية[5].

2 – لتعميق نطاق التحليل، تشير إحدى الدراسات إلى انخفاض ملحوظ في ظاهرة البداوة بالمقارنة بين عامي 1946 و 1961؛ حيث إن تغيّراً قد طرأ على التركيب الاجتماعي الأردني؛ فمن جهة تضاءل أعداد البدو بفعل توطينهم في قرى زراعية، وهجرة أعداد منهم إلى المدن التي تزايدت أعداد سكانها على حساب الريف زيادة كبيرة؛ حيث كان البدو يشكّلون في إطار التوزيع السكاني للمجتمع الأردني ما نسبته 22,9% من مجموع عدد السكان في عام 1946، بينما انخفضت النسبة في عام 1961 إلى 6%. (مصالحة، 1976: 47).

وعلى الرغم من قِدم الدراسة، فإن قيمتها تؤكد التراجع الحاد في نسبة البداوة كنمط معيشة منذ عام 1961، ويمكن القول إنه بصرف النظر عن دقة نسبة ظاهرة البداوة في أكثر من دراسة، فإن الحقيقة الثابتة تشير إلى انخفاض نمط المعيشة القائمة على التنقل والترحال، التي ترتبط ارتباطاً عضوياً بمسمى البدو، وهي الحقيقة السياسية التي يتوجب أخذها في الاعتبار عند التشكيل الحكومي.

3 – يشير تاريخ التغيّر الاجتماعي في الأردن إلى أن قبائل شرق الأردن سلكت طريقاً نحو الاستيطان، وذلك نابع – بالضرورة – من كون الأرض، وليس قطعان الماشية، قد أصبحت هي الوسيلة الأساسية للإنتاج، والمصدر الأساسي للحياة؛ إنها نقيض البداوة. (حمارنة، 2003: 61-67).

4 – البدو هم الجماعات المتنقلة في البادية، وكان أبناؤها حتّى عهد قريب – نهاية الخمسينيات – يقطنون في بيوت الشعر، ويهتمون بتربية الإبل بالدرجة الأولى، وأصبحوا بعد استقرارهم يهتمون بتربية الماشية. ويُشكِّل نمط المسكن مؤشراً مهماً على مراحل الاستقرار البشري في منطقة البادية الشمالية؛ فمنذ مطلع الأربعينيات حتى بداية الستينيات تحول البدو إلى الاستقرار في مساكن حديثة مبنية من الإسمنت والرمل والحديد، بدلاً من المساكن المبنية من قوالب الطين

(5) مقابلة الباحثين مع أستاذ علم الاجتماع في جامعة اليرموك عبدالعزيز الخزاعلة في مكتبه بتاريخ 2013/12/11.

المجفف، ومع مطلع التسعينيات أقاموا في المسكن العصري المبني من الحجر الأبيض. ويقول أحد المعمرين من البادية الشمالية، في تعليقه على البداوة: "لقد كنا في السابق عرباً رُحَّلاً نقيم في بيوت الشعر، أصبحنا مثل الفلاحين نقيم في المساكن المبنية من الحجر والطين" (محمود، 1999: 117–129).

ويتضح من كل ما سبق، ضرورة تناول مفهوم البدو بقدر من الحذر، حتى لا يُتصور معه أن البداوة لا تزال قائمة؛ نظراً لتخصيص مقاعد خاصة لهم في الحكومة وكذلك البرلمان، وهو الأمر الذي أحدث حالة من الارتباك الذهني عند تناول البدو؛ حيث إن الدولة، في كل القوانين والأنظمة الانتخابية، لا تزال تشير إليهم بـ"البدو"، وهو تعريف لم يعد دقيقاً اليوم، ولا يتطابق مع التغييرات التي أصابت نمط معيشتهم، والأدق علمياً أن نقول: إنهم "عشائر وقبائل من أصول بدوية".

ثانياً – حقيقة الواقع الديموغرافي للمسيحيين والشركس /الشيشان:

إن الغياب التام للأرقام والإحصاءات الرسمية الخاصة بالمسيحيين، وعدم إتاحتها والإعلان عنها، هو ما استدعى الدراسة لتعميق البحث في حقيقة الوزن الديموغرافي لهم، أما الشيشان/الشركس فلا يوجد خلافات مؤثرة على حقيقة أعدادهم في الأردن، التي تدور حول 1% من مجموع عدد السكان[6]، واقتصر التوضيح في هذه الدراسة على المسيحيين، وقد زاد ذلك من الجهد المبذول في دراسة الباحثين، لذا استرشدا بالعديد من المصادر التي تؤكد وجود تضارب في أعدادهم[7].

(6) توصل الباحثان في دراسة سابقة لهما باللغة الإنجليزية (2014) بعنوان: "The Jordanian Parliamentary Institution: A Study in Political Representation"، وتمحورت حول درجة تمثيل الأقليات والسكان الأصليين في البرلمان الأردني – إلى أن أعداد الشركس/ الشيشان بالمقاربة مع عدد السكان في الأردن تدور حول 1%.

(7) أشارت وكالة الأنباء الأردنية (بترا، 2012)، وهي الوكالة الإخبارية الأردنية الرسمية، إلى أن عدد المسيحيين هو 4% من مجموع عدد السكان، في حين أكدت دراسة بعنوان "المسيحية الأردنية وقوة الدولة" أن المسيحيين يشكّلون 4٪ من عدد السكان؛ أي نحو (250) ألفاً، وأن العقدين الأخيرين شهدا تراجعاً في أعدادهم نتيجة الهجرة (باسم الطويسي، 2009). كما أشار موقع المركز الكاثوليكي للدراسات والإعلام بتاريخ 2012/4/17 إلى أن عدد المسيحيين في الأردن قد بلغ نحو (140) ألفاً، وتتصاعد أهمية هذا الرقم في ضوء أن هذا المركز يتبع المؤسسة البطريركية اللاتينية، وبمقاربته مع عدد السكان في عام 2012، البالغ نحو (6,388,000) وفق تقديرات دائرة الإحصاءات العامة، فإن نسبة المسيحيين بحدود 2,19٪.أما موقع نورسات المسيحي، الذي يصدر عن مركز وسائل الاتصال =

وفي ضوء هذه التقارير والمصادر غير الرسمية، تظهر حالة من التناقض والتضارب حول الأعداد الحقيقية للمسيحيين في الأردن، وكمحاولة لفك حالة الارتباك والحيرة للأرقام، فإن الدراسة تضع الملاحظتين الآتيين:

1 – إن التقدير هو السمة الغالبة على الدراسات التي تتناول أعداد المسيحيين، وذلك يُظهِر ارتكاز الدراسات المختلفة على أرقام غير دقيقة لأعدادهم، وقد راوحت بين 4% و 6%، وذلك لغياب الإحصاءات الرسمية.

2 – في ضوء تعميق الفحص وتتبع الأرقام من المصادر المختلفة، يظهَر أن أعداد المسيحيين في الأردن في انخفاض مستمر، والنسبة في عام 2013 تراوح بين 2% و 2,5%.

إنّ حجز مقاعد للمسيحيين في الحكومة يتجاوز حقيقة تراجع وزنهم

= الحديثة في أبرشية الروم الملكيين الكاثوليك في عمان، فقد أشار إلى أن الإحصاءات التقريبية التي أعدتها اللجنة الإعلامية التحضيرية لزيارة البابا بندكتوس السادس عشر في عام 2009، ومؤداها أن عدد المسيحيين المقيمين في الأردن يراوح بين (170000 و 190000) (موقع نورسات المسيحي الإخباري) والمتوسط الحسابي لهذا الرقم هو 180,000. وبمقاربته مع عدد السكان وفق تقديرات دائرة الإحصاءات العامة في عام 2009، البالغ (5,980,000)، فإن النسبة لا تتجاوز 3%. وقد أشارت إحدى الدراسات لباحثة غربية إلى أن أعداد المسيحيين في الشرق الأوسط في انخفاض مستمر، وهو ما ينطبق على الأردن؛ حيث يقدر عدد المسيحيين بـ(152) ألفاً (Tristam, 2009). أما موقع News BBC فقد أشار إلى انخفاض أعداد المسيحيين في الأردن من نحو 5% من عدد السكان في عام 1970 إلى 3% في التقديرات الراهنة حتى تاريخ 2011/10/11، كما يتبيّن من الموقع (BBC News Website, 2011). وتشير تقارير وزارة الخارجية الأمريكية حول الحريات الدينية، التي تتبعها الباحثان منذ عام 2007 – 2013 إلى انخفاض في أعدادهم؛ حيث أشار تقرير 2007 إلى أن النسبة أقرب إلى 3%، وهي النسبة نفسها الواردة في تقرير 2008، بينما تحدث تقرير 2009 عن أن النسبة تراوح بين 1,5% و 5%، أما تقرير 2010 فأشار إلى أن النسبة تراوح بين 1,5% و 3%، وهي النسبة ذاتها الواردة في تقرير 2011، أما التقرير الصادر عام 2012 فأشار إلى أن نسبة المواطنين المسيحيين تراوح بين 1 و 2%، فيما أظهر تقرير 2013 أن تقديرات السكان في الأردن بحدود 6,5 مليون نسمة وأن المسلمين السُنَّة يُشكِّلون ما نسبته 98% من مجموع السكان، فيما يُشكِّل المسيحيون والفئات الأخرى (المسلمون الشيعة، البهائيون، الدروز) أقل من 2% (DOS. 2007-2013). وبناء عليه وفي ضوء تقارير الخارجية الأمريكية حول الحريات الدينية في العالم ونسبة أعداد المواطنين المسيحيين، فإن هناك انخفاضاً واضحاً في منحنى النسبة الديموغرافية لهم، وباستخراج المتوسط الحسابي (بحسب التقدير لنسبة المسيحيين على أساس المتوسط الحسابي للحد الأدنى لكل فئة في كل عام، والمتوسط الحسابي للحد الأعلى لكل فئة في كل عام، ثم المتوسط الحسابي للنتيجتين) للنسب الواردة في هذه التقارير، يظهر أن النسبة لا يمكن أن تتجاوز 3% من عدد السكان، وأنها تراوح بين 2% و 2,5%، وبخاصة أن هذه التقارير تستند في معلوماتها إلى مسؤولين رسميين وغير رسميين أردنيين، وقادة مسيحيين، وقادة كنائس.

الديموغرافي، ليدلّ على حقيقة مؤداها أن المسيحيين في الأردن يحظون بمكانة متميزة، أسهمت في تقديم نموذج عالمي للتعايش الديني الإسلامي المسيحي في الأردن، وكرّست آليات مانعة لأي تمييز أو اضطهاد ضدهم. وقد تكشف هذه الحقيقة أيضاً عن أن انخفاض أعداد المسيحيين – وهو ليس في الأردن فقط، وإنما انخفاض تشهده المنطقة العربية كلها منذ فترة من الزمن – لا يعود بأي شكل من الأشكال إلى أسباب تتعلق بالشعور بالظلم، أو الاضطهاد، أو التمييز، وهذا في الحالة الأردنية على الأقل.

وعلى الرغم من قِلة أعداد الشركس/الشيشان والمسيحيين بالنظر إلى حجم السكان، فإنهم يتمتعون بوضع مميّز في النظام السياسي الأردني؛ حيث يشكّلان ركنين من أركانه، ويبرُز هذا التميّز من خلال التمثيل المرتفع لأبناء هاتين الأقليّتين في أجهزة الدولة ومؤسساتها، وخصوصاً في الحكومة والجيش وأجهزة الأمن بما يفوق نسبتهم (السويركي، 2012: 97).

وعلى صعيد آخر فإن مكانة البدو والمسيحيين والشركس/ الشيشان، من المنظور الحكومي، تمتد لتشمل أيضاً التشريعات الانتخابية؛ إذ إن مسألة التشريع لقوانين الانتخاب هي في الأصل الدستوري من اختصاص المؤسسة التشريعية، إلا أن الحالة الأردنية تنفرد في أن معظم القوانين التي صدرت بخصوص الانتخابات النيابية تتسم بأنها قوانين مؤقتة؛ بمعنى أن الحكومة هي التي تضعها بموجب المادة 94 من الدستور، التي نظَّمت آلية ممارسة الحكومة الأردنية لإصدار القوانين المؤقتة، عندما يكون مجلس النواب منحلاً.

ومن ملاحظة قوانين الانتخاب التي صدرت بعد عام 1989 تجد الدراسة أن الحكومة انفردت بوضع القوانين الانتخابية بصفة مؤقتة، حتى صدور قانون الانتخاب الدائم لمجلس النواب لسنة 2012، ومن هنا تتضح أهمية تناول هذه القوانين؛ لأنها مؤشر إضافي على قياس مركز المسيحيين والشركس/الشيشان والبدو ومكانتهم السياسية لدى الحكومات المتعاقبة.

ويمكن فهم رؤية الحكومة وتصوراتها حول الموضوع، في ضوء مراجعة قوانين الانتخاب التي أصدرت معظمها بمعزل عن السلطة التشريعية، وتحت مسمى القانون المؤقت باستثناء القانون الدائم الصادر في عام 2012، وعلى النحو الآتي:

جدول (1)
مكانة البدو والمسيحيين والشركس/الشيشان في القوانين والأنظمة الانتخابية الأردنية منذ 1928 – 2012

القانون/ النظام	البدو	المسيحيون	الشركس – الشيشان	النسبة الكلّية من مجموع عدد المقاعد
قانون انتخاب أعضاء المجلس التشريعي لسنة 1928 وتعديلاته [8] (16 مقعداً).	2	3	2	%43,75
قانون رقم 9 لسنة 1947 (20 مقعداً وارتفع مع مجلس النواب الثاني إلى 40 مقعداً وإلى 50 مقعداً في أثناء المجلس الخامس).	2	4	2	%40
قانون الانتخاب لمجلس النواب وتعديلاته رقم 24 لسنة 1960 (في مجلس النواب السادس ارتفع عدد مقاعد مجلس النواب إلى 60 مقعداً بدلاً من 50).	3	6	2	%22
قانون الانتخاب لمجلس النواب وتعديلاته رقم 22 لسنة 1986[9]. (بما في ذلك التعديل على قانون الانتخاب لسنة 1993)[10]. (80 مقعداً في مجالس النواب الحادي عشر إلى الثالث عشر).	6	9	3	%22,5
قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم 34 لسنة 2001/ نظام تقسيم الدوائر الانتخابية والمقاعد المخصصة لكل منها وتعديلاته رقم 42 لسنة 2001 الصادر بموجبه. (110 مقاعد في مجلس النواب الرابع عشر والخامس عشر).	9	9	3	%19

(8) آلية انتخاب البدو كانت تجري على النحو التالي: "يُنتخب عضوان لتمثيل البدو، يعين سمو الأمير بمنشور يُنشر في الجريدة الرسمية، لجنة من بدو الشمال وبدو الجنوب، تؤلف كل منهما من عشرة مشايخ، وتنتخب كل لجنة عضواً واحداً". ومنذ قانون الانتخاب لسنة 1960 أصبح ينتخب عضو عن بدو الوسط.

(9) يسمى النظام الانتخابي في هذا القانون نظام الكتلة وهو نوع من أنواع النظم الانتخابية التعددية – الأغلبية.

(10) يسمى قانون الانتخاب الذي تبناه الأردن عام 1993 قانون الصوت الواحد غير المتحول (صوت واحد في دوائر متعددة التمثيل).

تابع/ جدول (1)
مكانة البدو والمسيحيين والشركس/الشيشان في القوانين والأنظمة الانتخابية الأردنية منذ 1928 – 2012

القانون/ النظام	البدو	المسيحيون	الشركس – الشيشان	النسبة الكلّية من مجموع عدد المقاعد
نظام رقم 26 لسنة 2010 الصادر بموجب قانون الانتخاب المؤقت لمجلس النواب رقم 9 لسنة 2010 (120 مقعداً في مجلس النواب السادس عشر).	9	9	3	%17,5
قانون الانتخاب رقم 25 لسنة 2012 (150 مقعداً في مجلس النواب السابع عشر).	9	9	3	%14

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاستناد على قوانين الانتخاب الصادرة منذ 1928 – 2012، المنشورة في أعداد الجريدة الرسمية المختلفة.

وفي ضوء القراءة التحليلية السياسية لتطور التشريعات الناظمة الانتخابية منذ 1928- 2012 وفق جدول (1) يتضح ما يأتي:

1 – استقرار مكانة المسيحيين والشركس/الشيشان والبدو في الفكر التشريعي للدولة الأردنية؛ حيث إن القوانين الانتخابية منذ تأسيس الدولة، وانتخاب أول مجلس تشريعي عام 1929 وحتى قانون الانتخاب لسنة 2012، قد راعت حضورهم.

2 – قيام الحكومات المتعاقبة بالتعامل مع مسألة القانون الانتخابي من منظور التشريع المؤقت، الذي يعني أن الحكومة هي التي تضع القانون الانتخابي والأنظمة الصادرة بموجبه عندما يكون البرلمان منحلاً أو غير منعقد، وظلت هذه القوانين الانتخابية مؤقتة حتى عام 2012، وهو السبب الذي دفع الباحثَينِ إلى تناول هذه التشريعات؛ لأنها تدخل في مسألة نظرة الحكومة إلى الأقليات والبدو، والكيفية التي تعاملت في إطارها مع قضية المقاعد المخصصة لها، ناهيك عن أن الحكومة هي التي قدمت مشروع الانتخاب الجديد لسنة 2012، وقد وافق عليه البرلمان دون إدخال تعديلات جذرية عليه.

3 – يمكن القول، وفي إطار تخصيص مقاعد للبدو، إن القانون الانتخابي حدد البدو بسمة التنقل، وجرى تخصيص مقاعد لهم، وهو أمر لا يتطابق مع الواقع في

الوقت الحاضر؛ حيث تلاشت سمة التنقل والترحال. واستمر هذا الوضع حتى مع قانون الانتخاب رقم 25 لسنة 2012 الحالي؛ حيث ورد في جدول تقسيم الدوائر الانتخابية المرفقة مع القانون تعريف دقيق لبدو الشمال والوسط والجنوب.

4 – المفارقة الكبرى التي أظهرها الجدول هي ارتفاع عدد المقاعد المخصصة للبدو والمسيحيين منذ عام 1929 حتى ثبتت هذه الحصص عام 2001، واستمرت إلى اليوم، في الوقت الذي تنخفض فيه أعداد المسيحيين من ناحية، وتتلاشى خصيصة البداوة من ناحية أخرى. فالبنية الديموغرافية للمسيحيين والبدو كانت تقتضي أن ينخفض عدد المقاعد المخصصة لهم مع تطور القوانين الانتخابية، بما يتسق مع تراجع الوزن الديموغرافي للمسيحيين، وتلاشي الخصائص التي تنطبق على البدو والبداوة. وبالنسبة لتناقص النسبة الكلّية لهم من عدد أعضاء مجلس النواب من 43,75% في عام 1929 إلى 14,5% في عام 2012 فإنما يعود إلى الزيادات الملحوظة التي طرأت على عدد مقاعد أعضاء المجالس النيابية في القوانين الانتخابية وتعديلاتها.

5 – يمكن تفسير أسباب انخفاض نسبة البدو والمسيحيين إلى 14,5% في مجلس النواب السابع عشر تحديداً - وهي أقل نسبة أظهرها الجدول – بأن القانون الانتخابي لسنة 2012، الذي تم على أساسه انتخاب المجلس الحالي، أبقى على ثبات حصصهم من ناحية، مع زيادة عدد المقاعد إلى 150 مقعداً، بهدف رفع حصة التمثيل الحزبي من ناحية أخرى.

المكانة السياسية العددية والنوعية للبدو والأقليات في الحكومة الأردنية

أولاً - المكانة السياسية العددية للبدو والمسيحيين والشركس/ الشيشان في الحكومات الأردنية في عهدي الملك عبدالله الثاني والملك الحسين بن طلال:[11]

من حيث المبدأ، يمكن ملاحظة أن مبدأ الكوتا لا يقتصر، في الحالة الأردنية فقط، على المؤسسة التشريعية، بل يمتد أيضاً ليشمل المؤسسة الحكومية من خلال تخصيص كوتا ثابتة للبدو والمسيحيين والشركس والشيشان، ومتغيّرة من

(11) اعتمد على المعلومات الخاصة بالحكومات المتعاقبة من خلال قاعدة معلومات الحكومات/ وثائق رئاسة الوزراء الأردنية. ويقتضي التنويه إلى أن فترة الملك عبدالله الثاني منذ عام 1999-2013 في الدراسة هي (14) سنة، وهو الأمر الذي دفع الباحثين إلى حصر مرحلة الملك حسين منذ عام 1984-1998، حتى تكون فترة كلا العهدين الخاضعة للدراسة هي (14) سنة.

حيث العدد، فالكوتا هي الإستراتيجية التي تنطلق منها الحكومة عند تشكيلها، وكذلك عند تقديمها مشاريع القوانين الانتخابية في التعامل السياسي مع هذه الفئات.

والكوتا تقتضي في السياسة تحديد نسبة معينة أو عدد معيّن لتمثيل جماعة بعينها، وتستخدم الحصص وسيلة لزيادة تمثيل الجماعات التي كانت مستبعدة أو ضعيفة التمثيل في العملية السياسية (تشارلز لاشام، علي الصاوي، 2010: 105). ويمكن تناول عدد المناصب الوزارية التي أُسندت إلى هذه الفئات وفق جدول 2 وجدول 3 على النحو الآتي:

جدول (2)
المكانة العددية للبدو والمسيحيين والشركس/ الشيشان في الحكومات الأردنية المتعاقبة في عهد الملك عبدالله الثاني (1999–2013)[12]

الحكومة	تاريخ التشكيل	الأعضاء المسيحيون ونسبتهم من مجمل أعضاء الحكومة	الأعضاء الشركس/ الشيشان ونسبتهم من مجمل أعضاء الحكومة	البدو ونسبتهم من مجمل أعضاء الحكومة	مجموع الأقليات والسكان الأصليين إلى أعضاء الحكومة
د. عبدالله النسور الثانية	2013/3/30 حتى الآن	2 %7,4	1 %3,7	لا أحد	19 وزيراً[13] %5,26

(12) لغايات الضبط العلمي والمنهجي، تم تناول الحكومات عند التشكيل مع حساب التعديلات التي طرأت عليها، ومدى دخول البدو والأقليات إليها من عدمه، سواء في الجدول أو في هامش الدراسة، وبموجبه قد تستقر أو تتغير نسبة التمثيل بعد التعديل الحكومي؛ حيث لاحظ الباحثان أنه يتم أحياناً تغيير وزارة لوزير من الأقليات واستبداله بوزير آخر من الأقليات، وهو ما سيأخذه الباحثان في الحسبان للخروج بنسب دقيقة للتمثيل، تجمع ما بين التشكيل والتعديل على الحكومات.

(13) يقتضي التنويه بأن حكومة عبدالله النسور الثانية الحالية خلت من الشركس/ الشيشان والبدو، وهذه من الحالات القليلة التي تتعرض فيها الأعراف والتقاليد في تشكيل الحكومة في الأردن للتجاوز. ولكن بموجب التعديل الأول على الحكومة بتاريخ 2013/8/21 جرى تعيين وزير ثان من المسيحيين، ووزير واحد من الشركس؛ لتصبح نسبة تمثيلهم على النحو الآتي: 3,7% للشركس و7,4٪ للمسحيين على اعتبار أن عدد أعضاء مجلس الوزراء قد ارتفع ليصبح بعد التعديل 27 وزيراً بدلاً من 19 وزيراً، لذا أجرى الباحثان حساب النسبة للشركس والشيشان والمسيحيين على أساس العدد بعد التعديل، مع ملاحظة خلو الوزارة الثانية والتعديل اللاحق الذي طرأ عليها من البدو.

تابع/ جدول (2)
المكانة العددية للبدو والمسيحيين والشركس/ الشيشان في الحكومات الأردنية المتعاقبة في عهد الملك عبدالله الثاني (1999–2013)

الحكومة	تاريخ التشكيل	الأعضاء المسيحيون ونسبتهم من مجمل أعضاء الحكومة	الأعضاء الشركس/ الشيشان ونسبتهم من مجمل أعضاء الحكومة	البدو ونسبتهم من مجمل أعضاء الحكومة	مجموع الأقليات والسكان الأصليين إلى أعضاء الحكومة
د. عبدالله النسور الأولى	2012/10/11 2013/3/9	2 %9,5	1 %4,76	1 %4,76	21 وزيراً %19
فايز الطراونة	2012/5/2 2012/10/8	2 %6,7	1 %3,3	3 %10	30 وزيراً %20
عون الخصاونة	2011/10/24 2012/4/26	1 %3,33	1 %3,33	3 %10	30 وزيراً %16,66
سمير الرفاعي الأولى	2009/12/14 2010/11/22	2 %6,89	1 %3,44	2 %6,89	29 وزيراً %17,22
سمير الرفاعي الثانية	2010/11/24 2011/2/1	2 %6,45	1 %3,22	1[14] %3,22	31 وزيراً %12,89
نادر الذهبي	2007/11/25 2009/12/9	1 %3,57	1 %3,57	1 %3,57	28 وزيراً %10,71
معروف البخيت الأولى	2005/11/27 2007/11/22	2 %8,3	1 %4,2	1 %4,2	24 وزيراً %16,7 [15]

(14) يضع الباحثان مفارقة هنا، وهي أن الوزير من بدو الشمال، قد خسر الانتخابات النيابية لعام 2010 للمجلس السادس عشر وحصل على 5871 صوتاً، والفائز في دائرة بدو الشمال حصل على 6340 بموجب إعلان النتائج في الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 2010/11/21، والمفارقة أنه تم تعيين المرشح الخاسر نائباً لرئيس الوزراء وزيراً للداخلية، وقد حصلت الحكومة على ثقة 111 عضواً من أصل 119. وهي سابقة غير صحّية في تشكيل الحكومات؛ لأن التقليد السياسي يقضي بأن لا يُعيّن في الحكومة من خسر الانتخابات، وقد تكرر ذلك في حكومة عبدالله النسور الأولى؛ حيث عيّن وزير للثقافة من الخاسرين في الانتخابات النيابية لمجلس النواب السابع عشر.

(15) لا بد من ملاحظة أن الوزارة عند تشكيلها قد خلت من عضو من الشركس، إلا أن التعديل الوزاري بتاريخ 22-11-2006 أسند منصب وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء إلى الشركس.

تابع/ جدول (2)
المكانة العددية للبدو والمسيحيين والشركس/ الشيشان في الحكومات الأردنية المتعاقبة في عهد الملك عبدالله الثاني (1999–2013)

الحكومة	تاريخ التشكيل	الأعضاء المسيحيون ونسبتهم من مجمل أعضاء الحكومة	الأعضاء الشركس/ الشيشان ونسبتهم من مجمل أعضاء الحكومة	البدو ونسبتهم من مجمل أعضاء الحكومة	مجموع الأقليات والسكان الأصليين إلى أعضاء الحكومة
معروف البخيت الثانية	2011/2/9 2011/10/17	2 %7,4	1 %3,7	1 %3,7	27 وزيراً %14,8
عدنان بدران	2005/4/7 2005/11/24	2 %7,69	2 %7,69	1 %3,84	26 وزيراً[16] %19,22
فيصل الفايز	2003/10/25 2005/4/5	3 %14,28	1 %4,76	1 (رئيس الوزراء) %4,76	21 وزيراً %23,8
علي أبو الراغب الأولى	2000/6/19 2002/1/14	3 %10,34	1 %3,44	1 %3,44	29 وزيراً[17] %17,22
علي أبو الراغب الثانية	2002/1/14 2003/7/20	3 %11,1	1 %3,7	1 %3,7	27 وزيراً[18] %18,5
علي أبو الراغب الثالثة	2003/7/21 2003/10/22	3 %10,34	1 %3,44	1 %3,44	29 وزيراً %17,22
عبدالرؤوف الروابدة	1999/3/4 2000/6/18	2 %8,69	1 %4,34	1 %4,34	23 وزيراً[19] %17,37

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين استناداً إلى: قاعدة معلومات الحكومات/ وثائق رئاسة الوزراء وقانون الانتخاب رقم 25 لسنة 2012. قانون الانتخاب لمجلس النواب والذي يحدد البدو، والسيد محمد العدوان مدير عام مركز التوثيق الهاشمي السابق لتحديد الأعضاء المسيحيين والشركس/الشيشان.

(16) من الضروري ملاحظة أن الوزارة عند تشكيلها قد خلت من أي عضو من البدو، وعيّن وزير من البدو في التعديل الحكومي بتاريخ 3–7–2005.
(17) عيّن وزير ثالث من المسيحيين في التعديل الوزاري بتاريخ 16–6–2011.
(18) عيّن وزير من البدو في التعديل الثاني بتاريخ 26–9–2002.
(19) مع ملاحظة تعيين وزير ثان من المسيحيين في التعديل الثاني بتاريخ 15–1–2000.

جدول (3)
المكانة العددية للبدو والمسيحيين والشركس/ الشيشان في الحكومات الأردنية المتعاقبة في عهد الملك الحسين بن طلال 1984-1998

الحكومة	تاريخ التشكيل	الأعضاء المسيحيون ونسبتهم من مجمل أعضاء الحكومة	الأعضاء الشركس/ الشيشان ونسبتهم من مجمل أعضاء الحكومة	البدو ونسبتهم من مجمل أعضاء الحكومة	مجموع الأقليات والسكان الأصليين إلى أعضاء الحكومة
فايز الطراونة	1998/8/21 1999/3/4	2 %8,7	2 %8,7	2 %8,7	23 وزيراً %26,1
عبدالسلام المجالي الثانية	1997/3/19 1998/8/20	2 %8,3	1 %4,2	1 %4,2	24 وزيراً[20] %16,7
عبدالكريم الكباريتي	1996/2/4 1997/3/19	2 %6,7	1 %3,3	1 %3,3	30 وزيراً %13,3
الأمير زيد بن شاكر الثالثة	1995/1/8 1996/2/4	2 %6,5	1 %3,2	1 %3,2	31 وزيراً %12,9
عبدالسلام المجالي الأولى	1993/5/30 1995/1/7	2 %7,4	1 %3,7	1 %3,7	27 وزيراً %14,8
الأمير زيد بن شاكر الثانية	1991/11/21 1993/5/29	1 %3,45	1 %3,45	2 %6,9	29 وزيراً %13,8
طاهر المصري	1991/6/20 1991/11/20	2 %8,33	لا أحد %0	1 %4,16	24 وزيراً[21] %12,49
مضر بدران الرابعة[22]	1989/12/7 1991/6/9	2 8,3	1 %4,2	1 %4,2	24 وزيراً %16,7

(20) وفق تعديل الحكومة في 17-2-1998 عيّن وزير ثان من المسيحيين فيها.

(21) عند تشكيل الحكومة كان بها عضو واحد من المسيحيين، وأسندت حقيبة ثانية وهي الخارجية بتعديل الحكومة بتاريخ 5-10-1991.

(22) مع هذه الحكومة أجريت أول انتخابات نيابية في 8-11-1989 بعد انقطاع استمر لأكثر من 20 عاماً، وفي هذا السياق تكتسب الحكومة أهميتها السياسية، وسميت أيضاً هذه المرحلة في التاريخ السياسي الأردني بمرحلة "التحول الديمقراطي".

تابع/ جدول (3)
المكانة العددية للبدو والمسيحيين والشركس/ الشيشان في الحكومات الأردنية المتعاقبة في عهد الملك الحسين بن طلال 1984-1998

الحكومة	تاريخ التشكيل	الأعضاء المسيحيون ونسبتهم من مجمل أعضاء الحكومة	الأعضاء الشركس/ الشيشان ونسبتهم من مجمل أعضاء الحكومة	البدو ونسبتهم من مجمل أعضاء الحكومة	مجموع الأقليات والسكان الأصليين إلى أعضاء الحكومة
الأمير زيد بن شاكر الأولى	1989/4/27 1989/12/6	2 8,3	1 %4,2	لا أحد	24 وزيراً %12,5
زيد الرفاعي الرابعة	1985/4/4 1989/4/24	3 %13	2 %8,7	لا أحد	23 وزيراً[23] %21,7
أحمد عبيدات	1984/1/10 1985/4/4	2 %10	لا أحد	1 %5	20 وزيراً %15

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين استناداً إلى: قاعدة معلومات الحكومات /وثائق رئاسة الوزراء وقانون الانتخاب رقم 25 لسنة 2012. قانون الانتخاب لمجلس النواب، الذي يحدد البدو، والسيد محمد العدوان مدير عام مركز التوثيق الملكي السابق لتحديد الأعضاء المسيحيين والشركس/الشيشان.

مناقشة المكانة السياسية العددية في عهدي الملك الحسين والملك عبدالله الثاني:

1 – تلاحظ الدراسة من استعراض الجدولين السابقين، وبالمقارنة بين العهدين الملكيين، أن ثمة حصة ثابتة للبدو والمسيحيين والشركس/الشيشان؛ حيث لم تغب هذه الفئات عن التشكيل الحكومي إلا في حالات قليلة، بلغت حكومتين بالنسبة للشركس والشيشان، شهدتهما حكومتا أحمد عبيدات وطاهر المصري، وثلاث حالات فقط بالنسبة للبدو شهدتها حكومة عبدالله النسور الثانية، وكذلك حكومتا زيد بن شاكر الأولى وزيد الرفاعي الرابعة، مقابل حضور دائم للمسيحيين.

(23) ينوه الباحثان إلى أن الحكومة عند بداية تشكيلها كانت تضم عضوين من المسيحيين وعضواً واحداً من الشركس، ومع التعديل الوزاري الثالث بتاريخ 1988/1/9 دخل عضو ثالث من المسيحيين إلى حكومة زيد الرفاعي، ومع التعديل الخامس والأخير على الحكومة بتاريخ 1988/12/19 دخل عضو ثان من الشركس، ولم يدخل الحكومة أي عضو من البدو، وهذه من الحالات القليلة وفق الحالات المدروسة، التي لم يتمثل فيها البدو في الحكومة، وكذلك مع حكومة الأمير زيد بن شاكر الأولى أيضاً.

مع ضرورة التنويه إلى أن قياس التمثيل تناول الحكومة والتعديلات التي طرأت عليها؛ إذ إنه في بعض الحالات قد يجري التشكيل مع غياب وزير يمثل الشركس/ الشيشان أو البدو أو المسيحيين مثلاً، وعند التعديل الحكومي يجري تمثيلهم، وقد تم توضيح ذلك في هوامش الدراسة، ولكل وزارة من الوزارات محل الدراسة التي انطبقت عليها هذه الحالة. ومن ثم، كلمة "لا أحد" في الجدول تشير إلى خلو الحكومة والتعديلات التي طرأت عليها من تمثيل البدو، أو الشركس/ الشيشان.

2 – في إطار العدد الحقيقي للمسيحيين والشركس/الشيشان، نجد أن حصتهم في الحكومة تكون عادلة نوعاً ما عندما تكون لهم حقيبة وزارية إلى حقيبتين، ولكن في بعض الحالات تراوح نسبة تمثيل المسيحيين نحو ثلاثة أعضاء، ونكون في هذه الحالة أمام مكانة عددية لهم أكبر من واقع وزنهم الديموغرافي، وفي أغلب الحالات فالعدد يستقر حول حقيبتين وزاريتين، وهو الرقم الأكثر تكراراً، أما الشيشان والشركس فلهم مقعد واحد بشكل ثابت، وهو عادل أيضاً، إلا في حالات قليلة جداً ترتفع إلى مقعدين اثنين.

3 – بالنسبة للبدو، فلهم تمثيل شبه ثابت في الحكومات المتعاقبة يراوح بين عضو وثلاثة أعضاء، مع الأخذ في الاعتبار استمرار إستراتيجية الحكومة في تخصيص تمثيل وزاري لهم، استناداً إلى التعامل معهم باعتبارهم بدواً، ويختلفون عن باقي العشائر، ولا تجد هذه الدراسة أي مسوّغ لتمييزهم عن سائر العشائر الأردنية الأخرى ذات الأصول غير البدوية، والوضع هنا يختلف عن حالة المسيحيين من حيث إن هناك سكّاناً أصليين من غير البدو قبل تأسيس الدولة، ولا يحظون بهذا التخصيص عند تشكيل الحكومات الأردنية. ومن ثم تمنح الحكومات عشائر معينة باعتبارها بدوية مناصب وزارية، في حين لا تحصل عشائر أخرى على التخصيص ذاته.

4 – يتضح أن مسألة تشكيل الحكومات في الأردن لا يخضع كثيراً لمسألة العدد السكاني (المعيار العددي) بقدر ما يخضع للبعد الجغرافي والعشائري والسياسي.

5 – تقدم الدراسة أرضية سياسية للدراسات القادمة والباحثة في موضوع الأقليات، كمحاولة لاستكشاف حقيقة دوافع الدولة وراء تمثيل الأقليات، بأكبر من واقعهم الديموغرافي في بعض الحالات، ناهيك عن المستوى السياسي للطبيعة

النوعية للحقيبة الوزارية، وكذلك تخصيص مقاعد في الحكومة للعشائر ذات الأصول البدوية تحديداً دون غيرها من العشائر الأخرى.

6 – من خلال استعراض الجدولين السابقين يمكن القول إن تشكيل الحكومات الأردنية يحتاج إلى أسس وطنية تدعّم بناء الدولة ومؤسساتها، وتعزز من حالة الاندماج الوطني والتكامل السياسي والهوية الوطنية الجامعة، ومن ثمَّ فاستمرار تشكيل الحكومة على أسس مناطقية وجغرافية وغيرهما، من شأنه أن يعرقل الإصلاح السياسي وعمليات التنمية السياسية برمتها.

وفي إطار توسيع نطاق البحث لفهم مكانة المسيحيين والشركس/الشيشان والبدو في الحكومات الأردنية المتعاقبة، والإجابة عن مشكلة البحث الرئيسة؛ فقد تناول الباحثان بعض الأمثلة من العهود الملكية السابقة، وتحديداً عهد الملك عبدالله الأول (المؤسس) والملك طلال بن عبدالله؛ لتعميق التحقق من مكانة هذه الفئات في التشكيل الحكومي[24]، ولهذا التتبع التاريخي دلالة سياسية ومعمل لاختبار آليات التعامل مع الأقليات والبدو في العهود الملكية منذ تأسيس الدولة الأردنية، وهذه هي غاية الدراسة من التوسع في استحضار الحقب الملكية. ويمكن تناول ذلك وفق الاستعراض والتحليل التالي لجانب من عهدي الملك عبدالله الأول (1921–1951) والملك طلال بن عبدالله (1951):

أولاً: شكلت أول حكومة في تاريخ الأردن الحديث إبان إمارة شرق الأردن، وقد شكّلها اللبناني/الدرزي رشيد طليع بتاريخ 1921/4/11 حتى 1921/6/23، وكونت من 6 وزراء، ولم يوجد فيها إلا عضو واحد من أبناء شرق الأردن. ويعد هذا مؤشراً إمبيريقياً على مكانة الأقليات في العقل السياسي الأردني منذ بداية تشكيل الدولة من ناحية، ويظهر أثر البعد القومي للدولة الأردنية عند بداية التأسيس من ناحية أخرى؛ حيث تولى لبناني حكومة لا يوجد فيها إلا أردني واحد.

ثانياً: خلت الحكومة الثانية التي ترأسها السوري مظهر أرسلان بتاريخ 1921/8/15 حتى 1922/3/10 من أبناء شرق الأردن قاطبة، وهو ما ينطبق على حكومة علي رضا

(24) قام الباحثان بتدقيق قاعدة معلومات الحكومات / وثائق رئاسة الوزراء الأردنية، والتحقق من أسماء أعضاء الحكومات المتعاقبة وأصولهم من خلال الخبير الدولي في مجال التوثيق السيد محمد العدوان، مدير عام مركز التوثيق الملكي الهاشمي السابق بمقابلته بتاريخ 2012/4/19.

الركابي من الحجاز، التي شكلت في تاريخ 1922/3/10 حتى 1923/1/28، وكونت من 6 وزراء، وخلت من أي أردني أيضاً.

ثالثاً: يلاحظ أن آخر حكومة في عهد الملك عبدالله الأول شكلت بتاريخ 1950/4/12، وقد كانت على النحو الآتي: ستة أعضاء أردنيين من أصل فلسطيني، وعضو من الحجاز، وعضوان من الشركس (أحدهما هو رئيس الوزراء) وعضوان من المسيحيين، ولم يشترك فيها إلا عضوان أردنيان من شرق الأردن من أصل 11 وزيراً.

رابعاً: شكلت أول حكومة في عهد الملك طلال برئاسة توفيق أبو الهدى بتاريخ 1951/7/25، وكانت على النحو الآتي (وثائق رئاسة الوزراء): تألفت من ثلاثة أردنيين فقط، وسبعة أعضاء أردنيين من أصل فلسطيني، وعضو من الحجاز، وعضوين من المسيحيين، وعضو من أصل تركي من أصل 10 وزراء، وتولى فيها عضو من الشركس منصب نائب الرئيس ووزير الداخلية.

خامساً: شكلت أول حكومة في عهد الملك الحسين بن طلال عند توليه الحكم بتاريخ 1953/5/5، وكانت على النحو الآتي (وثائق رئاسة الوزراء): عضو من الشركس، تبوأ منصب نائب رئيس الوزراء ووزير دولة، وعضوان مسيحيان من أصل 11 وزيراً.

سادساً: لمزيد من توسيع نطاق فهم مكانة المسيحيين والشركس/الشيشان في التشكيل الحكومي؛ فقد جاء في دراسة حول تمثيلهم في النخب الوزارية منذ 1929 – 1947 أن عدد الشركس بلغ 2 من أصل 27؛ أي ما نسبته 7,4%، بينما التمثيل المسيحي بلغ 3 وزراء من أصل 27 وزيراً؛ أي ما نسبته 11,1%. (مركز الأردن الجديد للدراسات، 2001). وأورد بعض الباحثين إحصائية أظهر فيها أنه بين عام 1947 وعام 1960 شكّلت الوزارة في الأردن (33) مرة، وكان للمسيحيين فيها حقيبة وزارية أو حقيبتان في كل مرة، باستثناء مرة واحدة فقط (بني حسن، 1991: 55).

سابعاً: باستعراض نماذج تشكيل الحكومات في الأردن يتضح أن الأقليات في الحالة الأردنية تحظى بتمثيل سياسي دائم، لا يقتصر على الجانب الكمي، بل يتعداه إلى الجانب السياسي النوعي أيضاً، ولهذا دلالة سياسية عميقة تشير إلى مكانتهم السياسية في إطار النظام السياسي الأردني.

ثامناً: يمكن القول إن تعميق دراسة مكانة الأقليات والبدو في الحكومات

الأردنية المتعاقبة أظهرت أن هذه المكانة لم تتغيّر بتغيّر العهد الملكي الحاكم، ومن ثمَّ فلا يوجد علاقة بين التغيّر في العهد الملكي وإستراتيجية التعامل مع الأقليات؛ إذ إن هنالك حالة من الثبات في إستراتيجية ديمومة وجودها، وضمان حضورها في المؤسسة الحكومية في العهود الملكية الأربعة منذ 1921-2013. ولم تجد الدراسة في حدود الفترات الزمنية التي شكّلت مدار الاختبار انقطاعاً ملحوظاً وفارقاً في هذا الاتجاه العام، الذي سلكته الدولة الأردنية.

ثانياً - المكانة السياسية النوعية للبدو والمسيحيين والشركس/ الشيشان في عهدي الملك عبدالله الثاني والملك الحسين بن طلال:

بعد استعراض وثائق رئاسة الوزراء الخاصة بقاعدة المعلومات حول الحكومات الأردنية المتعاقبة في عهد الملك عبدالله الثاني 1999-2013، يمكن تناول هذه المكانة وفق مقياس نوع المنصب الوزاري، على النحو الآتي:

جدول (4)
المكانة السياسية النوعية للبدو والمسيحيين والشركس/ الشيشان في عهد الملك عبدالله الثاني 1999 – 2013

الحكومة[25]	المنصب الوزاري للبدو	المنصب الوزاري للمسيحيين	المنصب الوزاري للشركس/الشيشان
د. عبدالله النسور الثانية	لا يوجد	– وزير المياه والري – وزير الأشغال العامة والإسكان[26]	وزير الثقافة
د. عبدالله النسور الأولى	وزير السياحة والآثار ووزير البيئة	– وزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير التربية والتعليم – وزير التنمية السياسية ووزير الشؤون البرلمانية	وزير الأشغال العامة والإسكان

(25) تناول الباحثان اسم الحكومة دون ذكر لتاريخ التشكيل وتاريخ الاستقالة؛ نظراً لذكرهما في جدول (3).

(26) بموجب التعديل الوزاري على الحكومة بتاريخ 2013/8/21 ودخول وزير من المسيحيين على الحكومة المعدلة بالإضافة إلى دخول وزير من الشركس.

تابع/ جدول (4)
المكانة السياسية النوعية للبدو والمسيحيين والشركس/ الشيشان في عهد الملك عبدالله الثاني 1999 – 2013

الحكومة	المنصب الوزاري للبدو	المنصب الوزاري للمسيحيين	المنصب الوزاري للشركس/الشيشان
فايز الطراونة	– وزير دولة – وزير النقل – وزير السياحة والآثار	– وزير الصناعة والتجارة – وزير التعليم العالي والبحث العلمي	وزير الأشغال العامة والإسكان
عون الخصاونة	– وزير الشؤون القانونية – وزير السياحة والآثار – وزير دولة لشؤون مجلس الوزراء	وزير الصناعة والتجارة	وزير الأشغال العامة والإسكان
حكومة معروف البخيت الثانية	نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية	– وزير التعليم العالي والبحث العلمي – وزير الثقافة	وزير الأشغال العامة والإسكان
حكومة سمير الرفاعي الثانية	نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية	– وزير دولة للمشاريع الكبرى – وزير السياحة والآثار	وزير الثقافة
حكومة سمير الرفاعي الأولى	– نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية – وزير الصحة	– نائب رئيس الوزراء ووزير دولة – وزير تطوير القطاع العام ووزير دولة للمشاريع الكبرى	وزير الثقافة
حكومة نادر الذهبي	وزير الداخلية	وزير العمل	وزير الثقافة
حكومة معروف البخيت الأولى	وزير الداخلية	وزير العمل	وزير السياحة والآثار
حكومة عدنان بدران	وزير دولة	– وزير الثقافة – وزير العمل	– وزير السياحة والآثار – وزير الداخلية

تابع/ جدول (4)
المكانة السياسية النوعية للبدو والمسيحيين والشركس/ الشيشان في عهد الملك عبدالله الثاني 1999 – 2013

الحكومة	المنصب الوزاري للبدو	المنصب الوزاري للمسيحيين	المنصب الوزاري للشركس/الشيشان
حكومة فيصل الفايز	رئيس الوزراء	– المياه والري والزراعة – وزير دولة، الناطق الرسمي باسم الحكومة – وزير الخارجية[27]	– وزير البيئة والسياحة والآثار
حكومة علي أبو الراغب الثالثة	وزير الزراعة	– وزير الخارجية – وزير المالية – وزير المياه والري	وزير دولة للشؤون الخارجية
حكومة علي أبو الراغب الثانية	وزير الزراعة[28]	– وزير الخارجية – وزير المالية – وزير المياه والري	وزير دولة للشؤون الخارجية
حكومة علي أبو الراغب الأولى	وزير العمل	– وزير المالية – وزير الصناعة والتجارة	وزير الشباب والرياضة
حكومة عبدالرؤوف الروابدة	– وزير الداخلية – وزير العمل	– وزير المالية – وزير النقل[29]	وزير الشباب والرياضة

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين، استناداً إلى قاعدة معلومات الحكومات/ وثائق رئاسة الوزراء وقانون الانتخاب رقم 25 لسنة 2012 لانتخاب مجلس النواب، الذي يحدد البدو، والسيد محمد العدوان مدير عام مركز التوثيق الملكي السابق لتحديد الأعضاء من المسيحيين والشركس/الشيشان.

(27) في التعديل الحكومي بتاريخ 2004/10/25 استبدلت حقيبة الخارجية من عضو من المسيحيين، وأسند إلى واحد منهم منصب نائب رئيس الوزراء ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ومراقبة الأداء الحكومي.

(28) في التعديل الثاني على حكومة علي أبو الراغب الثانية بتاريخ 26-9-2002، أسندت حقيبة الزراعة لوزير من البدو.

(29) في التعديل على حكومة الروابدة بتاريخ 2000/9/1 أسندت حقيبة ثانية لوزير من المسيحيين، وهي النقل.

جدول (5)
المكانة السياسية النوعية للبدو والمسيحيين والشركس/ الشيشان في عهد الملك الحسين بن طلال 1984 – 1999

الحكومة	المنصب الوزاري للبدو	المنصب الوزاري للمسيحيين	المنصب الوزاري للشركس/الشيشان
فايز الطراونة	– وزير الداخلية – وزير الزراعة	– وزير المالية – وزير التخطيط	– وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء – الشباب والرياضة
عبدالسلام المجالي الثانية	وزير الزراعة	وزير المياه والري	وزير التنمية الاجتماعية
عبدالكريم الكباريتي	وزير دولة	وزير المياه والري	وزير التموين
الأمير زيد بن شاكر الثالثة	وزير الداخلية	– وزير النقل – وزير العمل	وزير تنمية إدارية
عبدالسلام المجالي الأولى	وزير الداخلية	– وزير المالية – وزير المياه والري – وزير النقل[30]	وزير السياحة والآثار
الأمير زيد بن شاكر الثانية	– وزير دولة – وزير الأشغال العامة والإسكان	وزير الخارجية	وزير السياحة والآثار
طاهر المصري	وزير دولة	– وزير المياه والري – وزير الخارجية[31]	لا أحد
مضر بدران الرابعة	وزير الصحة	وزير النقل والاتصالات	وزير دولة للشؤون البرلمانية

(30) وفق تعديل الحكومة بتاريخ 2-12-1993 تم إسناد حقيبة النقل لوزير من المسيحيين.

(31) التعديل الوزاري على الحكومة بتاريخ 5/10/1991، أسندت حقيبة الخارجية لوزير من المسيحيين ليرتفع التمثيل إلى حقيبتين.

تابع/ جدول (5)
المكانة السياسية النوعية للبدو والمسيحيين والشركس/ الشيشان في عهد الملك الحسين بن طلال 1984 – 1999

الحكومة	المنصب الوزاري للبدو	المنصب الوزاري للمسيحيين	المنصب الوزاري للشركس/الشيشان
الأمير زيد بن شاكر الأولى	لا أحد	– وزير التموين – وزير الأشغال العامة والإسكان	وزير السياحة الآثار
زيد الرفاعي الرابعة	لا أحد	– وزير المالية – وزير التموين والصناعة والتجارة – وزير الأشغال العامة والإسكان	– وزير الزراعة – وزير السياحة والآثار[32]
أحمد عبيدات	وزير المواصلات	– وزير التموين – وزير المالية	لا أحد

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين استناداً إلى: قاعدة بيانات الحكومات/ وثائق رئاسة الوزراء وقانون الانتخاب رقم 25 لسنة 2012، قانون الانتخاب لمجلس النواب الذي يحدد البدو، والسيد محمد العدوان مدير عام مركز التوثيق الملكي السابق لتحديد الأعضاء من المسيحيين والشركس/الشيشان.

مناقشة المكانة السياسية النوعية للبدو والمسيحيين والشركس/ الشيشان في عهدي الملك الحسين والملك عبدالله الثاني:

أولاً – لا يقتصر تخصيص عدد من المناصب الوزارية للمسيحيين والبدو على الجانب العددي فقط، بل يمتد ليشمل الجانب النوعي وهذا يتضح من نوع المناصب الوزارية وطبيعتها وأهميتها السياسية.

ثانياً – لم تخل، تقريباً، أي حكومة محل البحث من وجود المسيحيين والشركس/الشيشان والبدو، إلا في حالة أو حالتين من الحالات المدروسة.

ثالثاً – لم يقتصر البعد النوعي على المناصب الوزارية المختلفة ذات الأهمية

(32) وزير الزراعة تسلم أكثر من حقيبة على النحو الآتي: في التعديل الوزاري الثاني على الحكومة تسلم حقيبة النقل، وفي التعديل الوزاري الثالث على الحكومة حقيبة المياه والري وفي التعديل الخامس على الحكومة أسندت حقيبة ثانية لوزير من الشركس وهي السياحة والآثار، أما البدو فلم يكن لهم تمثيل في حكومة زيد الرفاعي.

السياسية، بل تعداها إلى أهم منصب سياسي وهو رئاسة الحكومة، في ضوء مراجعة تشكيل الحكومات السابقة؛ حيث إن منصب رئيس الوزراء عُهد إلى الشركس بواقع أربع مرات، وإلى البدو بواقع مرة واحدة، ولم يحظ به المسيحيون إلى اليوم، ومن الممكن أن يعود ذلك لاعتبار سياسي يتعلق بتعقيد مسألة قبول رئاسة الحكومة لمسيحي، في دولة ذات أغلبية ساحقة من المسلمين السنّة، وترتيباً على ذلك يمكن تناول الملاحظات التالية:

أ – نجد أن الشركس كان لهم منصب رئيس وزراء، مع ملاحظة أن رئيس الوزراء سعيد المفتي من الأصل الشركسي قد تسلّم الحكومة أربع مرات، في عهد الملك عبدالله الأول وعهد الملك حسين، وذلك على النحو التالي:

في تاريخ 1950/4/12 تولى أول حكومة حتى 1950/10/11، والثانية شكّلها بتاريخ 1950/10/14 حتى 1950/12/4، والثالثة بتاريخ 1955/5/30 حتى 1955/12/14، والرابعة بتاريخ 1956/5/22 حتى 1956/6/26. وبالإضافة إلى منصب رئيس الوزراء تسلم أيضاً منصب نائب رئيس الوزراء مرتين: الأولى في حكومة توفيق أبو الهدى نائباً لرئيس الوزراء وزيراً للداخلية بتاريخ 1951/7/25 في عهد الملك طلال. والثانية في حكومة توفيق أبو الهدى بتاريخ 1952/9/30 حتى 1953/5/5 في عهد الملك حسين.

ب – حصل البدو على موقع رئاسة الحكومة مرة واحدة فقط بتاريخ 2003/10/25 حتى 2005/4/5.

ج – لم يكن للمسيحيين نصيب في موقع رئاسة الحكومة منذ تأسيس أول حكومة عام 1921 حتى عام 2013. علماً أن هناك 40 رئيس وزراء منذ أول حكومة في تاريخ الأردن في 1921/4/11 حتى 2013/3/30، تناوبوا على تشكيل 98 حكومة.

رابعاً – تظهر درجة مرتفعة في المستوى النوعي لطبيعة المناصب السياسية للمسيحيين والبدو والشركس/الشيشان؛ حيث تولوا حقائب وزارية حساسة من مثل رئاسة الحكومة (باستثناء المسيحيين)، ونائب رئيس الحكومة، والداخلية، والخارجية وهي مناصب سيادية؛ مع التنويه إلى أن المناصب النوعية للشركس، باستثناء رئاسة الحكومة، كانت أقل نوعاً ما من البدو والمسيحيين، وهذا مؤشر على

تبني الدولة سياسة التعامل مع الأقليات على قدم المساواة مع الأكثرية في المجتمع. وهو ما يشير إلى مكانتهما السياسية في النظام السياسي الأردني.

خامساً – لا تعاني الأقليات الدينية والعرقية من تمييز الأكثرية في الطبيعة والنوعية السياسية للمنصب الوزاري إلى حد كبير.

سادساً – يُلاحظ أن التعديلات الوزارية التي تجرى على الحكومات تأخذ في الاعتبار استقرار تمثيل المسيحيين والشركس/الشيشان والبدو في الحكومات؛ حيث يخرج وزير مسيحي، ويدخل مع التعديل وزير مسيحي آخر، أو يجرى عند التعديل الوزاري إجراء التطعيم السياسي للحكومة بدخول أحد الأعضاء المسيحيين أو الشركس/الشيشان أو البدو، في حال خلت منهم عند تشكيلها أول مرة.

سابعاً - إن تخصيص مناصب وزارية للمسيحيين والشركس/الشيشان في التشكيلة الوزارية مؤشر يستبعد أي حالة من حالات التهميش والإقصاء لمختلف مكونات المجتمع، ومن ثم يُضفي بعداً ديمقراطياً على التركيبة الوزارية.

ثامناً - قد تلوح في الأفق مسألة جديرة بالانتباه، هي أنه في حال مراعاة تمثيل المسيحيين والشركس والشيشان والبدو في التشكيل الحكومي، بالتوازي مع تخصيص كوتا برلمانية لهم، بالإضافة إلى تخصيص مقاعد لهم أيضاً في مجلس الأعيان، يؤدي إلى زيادة نسبة حصصهم من منظور القياس الكلي لأعدادهم في مؤسسات النظام السياسي الرسمية، وهو أمر لابد من تحليله وتناوله لأهمية آثاره السياسية على مبدأ التمثيل بالمقاربة مع الوزن السكاني.

الخاتمة:

النتائج والتوصيات:

حاولت هذه الدراسة استكشاف المكانة السياسية للبدو، والمسيحيين، والشيشان والشركس، في الحكومات الأردنية المتعاقبة من عام 1984 إلى عام 2013، وقد استدعت الحقب التاريخية السابقة أيضاً مزيداً من الفحص، والتحقق، واختبار مشكلة الدراسة، وقد توصلت إلى النتائج الآتية:

1 – ارتفاع درجة الإدماج السياسي للأقليات في الدولة الأردنية، وظهر ذلك في ضوء نسبة الحصص التي تخصصها الدولة للأقليات في الحكومات المتعاقبة. وهذا

يعني قدرة النظام السياسي على استيعاب الأقليات من ناحية، وإرساء آليات انخراطهم في المجتمع من ناحية أخرى.

2 – أن عمليات التكامل السياسي في الأردن قد تواجه معوقات على المدى الإستراتيجي؛ بسبب ضبابية المعايير في التعامل والموازنة بين العشائر الأردنية من ناحية، والاستمرار في مبدأ التخصيص (الكوتا) في التشكيل الحكومي من ناحية أخرى؛ إذ إن أهمية الكوتا تكمن في أنها آلية مرحلية لتمثيل الأقليات وترتبط بدرجة تحقيق مستويات متقدمة من التطور السياسي في الدولة؛ مما يعني معه أن نظام الكوتا يجب أن يكون آلية مرحلية، وليس إستراتيجية.

3 – لا يوجد تمييز أو إقصاء أو استبعاد للمسيحيين أو الشركس/الشيشان في الحالة الأردنية، بل على العكس يشكّل الأردن نموذجاً متميزاً في مجال التعامل مع الأقليات الدينية: المسيحيين وكذلك الأقليات العرقية: الشركس/الشيشان. وتوصلت الدراسة إلى أن الوزن العددي/ السكاني في التعامل معهم ليس هو المعيار الوحيد المُحدِّد لتشكيل الحكومات في الأردن إلى حد ما. وقد تجد الدراسة أن منظور الدولة في تجاوز هذا المعيار من الممكن أن يعود إلى أسباب عدة، منها أن الدولة – وحتى المجتمع الأردني – لا تتعامل معهم من منظور أنهم "أقليات" بل جزء أصيل من اللحمة الوطنية الأردنية، وأحد مكونات نسيجه الاجتماعي، وهذا مؤشر رئيس على تماسك البنية الاجتماعية في الأردن. ومن ثمَّ فهنالك معايير أخرى تنطلق منها الدولة في عملية تشكيل الحكومات في الأردن، والتوسع في تحديدها، من الممكن أن يساعد في تصميم المشكلة البحثية لدراسات قادمة حول معايير تشكيل الحكومات في الأردن.

4 – ثمة حصة ثابتة للمسيحيين، والشركس/الشيشان، والبدو في الحكومات الأردنية المتعاقبة؛ حيث لا يوجد حكومة إلا تضمنت تخصيص مقاعد لهم، باستثناء حالات قليلة جداً. ولهذا دلالة على المكانة السياسية لهذه المكونات في النظام السياسي الأردني. ومن هنا توصلت الدراسة إلى أن (الكوتا) لا تقتصر على البرلمان، بل أيضاً ثمة (كوتا) في التشكيل الحكومي جنباً إلى جنب مع (الكوتا) البرلمانية. وتمتد أيضاً لتشمل التشكيلات الحكومية كلّها، وعلى مستويات متعددة.

5 – راعت القوانين الانتخابية الأردنية مبدأ تمثيل البدو، والأقليات/المسيحيين والشركس والشيشان؛ حيث نصت القوانين والأنظمة الانتخابية الصادرة

بموجبها – التي أصدرت الحكومة معظمها على شكل قانون مؤقت – على تخصيص مقاعد محددة لهم في المؤسسة التشريعية؛ بحيث لم يخل أي قانون انتخابي من النص على مقاعد الأقليات والبدو. وتعلّق الدراسة هنا أن تخصيص (كوتا) للأقليات يدخل في باب التحيّز الإيجابي لتحسين مستويات تمثيل مكونات المجتمع المختلفة، ولكن في حدود تتقارب مع وزنهم السكاني، وأن إعادة النظر في المقاعد المخصصة يجب أن ترتبط عضوياً بدرجة النضوج السياسي والتحديث والتنمية السياسية في الدولة؛ حيث توجد علاقة عكسية بين نظام الكوتا ودرجة النضوج السياسي؛ فكلما ارتفع النضوج والتكامل السياسي انخفضت آلية تخصيص المقاعد، والعكس صحيح، وذلك بهدف صون حقوق الأقليات وحمايتها.

6 – إن تشكيل الحكومات الأولى خلا، تقريباً، من سكان البلاد الشرق أردنيين الأصليين، واقتصر على الأقليات العرقية والدينية، وهذا مؤشر على أهمية تمثيل الأقليات في عقل الدولة الأردنية، منذ عهد التأسيس، وتوجهها القومي.

7 – نال الشركس/ الشيشان منصباً وزارياً في الحكومة بشكل دائم تقريباً، وهذا تمثيل سياسي عادل، وفاقاً لحجمهم السكاني، أما المسيحيون فيلاحظ إسناد حقائب وزارية إليهم في الحكومة، وعلى شكل مقعد إلى مقعدين، وهي حصة عادلة نوعاً ما، ولكن عندما يتم حجز مقعدين بشكل ثابت دائماً، وقد يصل في بعض الحالات إلى ثلاثة مقاعد في الحكومة مثلاً، فهو أمر يتجاوز وزنهم السكاني.

8 – ثمة حجز حصص شبه ثابتة للبدو في التشكيل الحكومي، وتتعامل الدولة معهم بتخصيص مقعد إلى مقعدين، وأحياناً ثلاثة مقاعد، كما هو الحال في حكومة عون الخصاونة 2011، وكذلك حكومة الطراونة 2012.

9 – أظهرت الدراسة أن المكانة السياسية للمسيحيين والبدو لا تقتصر على البعد العددي عند التشكيل الحكومي، بل تتعدى ذلك لتشمل التمثيل النوعي، في إطار نوعية المناصب السياسية التي احتلوها. ومنها: رئاسة الحكومة (البدو، الشركس، بينما لم يحتل مسيحي هذا المنصب حتى اليوم) بالإضافة إلى نوعية المناصب السياسية مثل نائب رئيس الوزراء، والداخلية، والخارجية، والمالية، التي تناوب عليها المسيحيون والبدو.

10 – توصلت الدراسة إلى مفارقتين: الأولى أن التطورات التشريعية الخاصة بالانتخابات شهدت ارتفاعاً متزايداً في أعداد المسيحيين والبدو في الكوتا

المخصصة لهم، دون الالتفات إلى حقيقة تلاشي خصيصة البداوة من ناحية، وتناقص أعداد المسيحيين من ناحية أخرى. والثانية أن التشكيل الحكومي يحجز مقاعد للمسيحيين، وفي بعض الحالات بما يتجاوز نسبتهم السكانية، دون مراعاة لحقيقة الانخفاض المتزايد في أعدادهم، ودون دراسات رسمية على الأقل لذلك.

التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة، أمكن تحديد بعض التوصيات، وهي:

أولاً – على المستوى الحكومي:

1 – تعزيزاً للاندماج الوطني، ولتحقيق العدالة والمساواة بين كل مكونات المجتمع الأردني، فإن هناك ضرورة للتعامل مع العشائر الأردنية بدرجة واحدة من العدالة عند التشكيل الحكومي، وعدم تخصيص مقاعد وزارية لعشائر معينة دون أخرى، وبما يُخِلّ بمبدأ المساواة بين مختلف مكونات المجتمع الأردني، ويقف عقبة كأداء أمام عمليات التكامل السياسي.

2 – ضرورة إعادة النظر في المبادئ الحاكِمة لتشكيل الحكومات في الأردن، وتغليف أسس التعيين في تشكيلاتها المختلفة بمبدأ الجدارة والاستحقاق، دون الإغراق في الأبعاد القبليّة والجهوية والطائفية والعشائرية.

3 – ضرورة الموازنة الدقيقة بين مسألة الأهمية الديمقراطية لتمثيل الأقليات، والمقاربة العددية لهم من ناحية، وواقع البنية الديموغرافية للدولة من ناحية أخرى، وبما يكفل الوجود الدائم لهم في التمثيل الحكومي.

4 – تتحمل الحكومات المتعاقبة مسؤولية وطنية في إعداد وتصميم برامج تطوير سياسية، تهدف إلى إعلاء الولاء الوطني للدولة على حساب باقي الولاءات الفرعية الضيّقة في المجتمع، وإرساء هوية وطنية جامعة تُشكِّل بوتقة الانصهار للانتماءات والولاءات الفرعية، وتسهم في صناعة سياسة وطنية ترتبط بالدولة، وتساعد في عملية تشكيل الحكومات بعيداً عن الاعتبارات الضيّقة.

ثانياً – على المستوى البرلماني:

1 – البرلمان مُطالب على المستوى التشريعي بالقيام بدوره المأمول عند مناقشته القوانين والأنظمة الانتخابية، وذلك بالارتكاز على أسس العدالة والمساواة.

2- ضرورة أن تنسجم التشريعات بشكل عام، والسياسية منها بشكل خاص،

مع التطورات الاجتماعية والتغيّرات في البنية الديموغرافية لمكونات المجتمع المختلفة؛ بحيث يكون تطور التشريعات متناغماً مع التحولات والتغيّرات السكّانية.

3 – ضرورة تحمُّل البرلمان لمسؤولياته السياسية والدستورية والوطنية، وإعمال رقابته على أعمال الحكومة، بما في ذلك التشكيل الوزاري، وأيضاً التحقق من مستوى التمثيل الديمقراطي للأقليات.

ثالثاً – على مستوى منظومة الثقافة السياسية السائدة:

1 – ترسيخ منظومة ثقافية تُعمِّق مبدأ الهوية الوطنية الجامعة؛ بحيث تنصهر كل مكونات المجتمع المختلفة في بوتقة الدولة ومؤسساتها، ونبذ ثقافة التمييز بين العشائر على أسس مناطقية وجغرافية. وضرورة الإسهام في إنشاء ثقافة ترتكز على المواطنة والوطنية، وتنبذ العلاقات الريعيّة داخل الدولة؛ تحقيقاً للتكامل السياسي الذي يتضمن تضييق هامش الفجوة بين الولاء الكلِّي للدولة، والولاءات الفرعية المتعددة، وتحسين مستوى عمليات التنمية السياسية في البلاد.

2 – تحسين مستوى الثقافة السياسية السائدة، عن طريق نشر ثقافة سياسية لا تُمانع إتاحة الفرصة للأقليات مثل المسيحيين، بتولّي منصب رئيس الوزراء، على غرار الشركس والبدو؛ لأن ذلك سيكون مؤشراً قويّاً على ارتفاع مستوى التنمية، ونجاح عمليات التكامل السياسي في الدولة.

المراجع:

أمين عواد بني حسن. (1991). **التحديث والاستقرار السياسي في الأردن**. بيروت: دار الجليل، ط2.

إيمان السويركي. (2012). أثر المحددات السياسية والاقتصادية على تكوين النخبة الحاكمة في الأردن (1989-2010)، "رسالة ماجستير غير منشورة"، قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك.

باسم الطويسي. (9 آيار، 2009). **المسيحية الأردنية وقوة الدولة**. عمان: الغد.

تشارلز لاشام وعلي الصاوي. (2010). **أفضل الممارسات الانتخابية – البرنامج البرلماني**، القاهرة: جامعة القاهرة.

جورج الداوود. (2006). الأوقاف الأرثوذكسية في الأردن في القرنين الرابع عشر والخامس عشر الهجريين/ التاسع عشر والعشرين الميلاديين، بحث مقدم إلى: المؤتمر الدولي السابع لتاريخ بلاد الشام، الجامعة الأردنية10 ـ 14 أيلول.

جورج الداوود، وزهير غنايم. (2004). **القضية الوطنية الأرثوذكسية في فلسطين والأردن 1911-1948**، عمان: مطبعة الشباب.

حامد ربيع. (1974). **نظرية القيم السياسية**، القاهرة: مكتبة النهضة للنشر.

حنا كلداني. (1993). **المسيحية المعاصرة في الأردن وفلسطين**، عمان: المؤلف. نقلاً عن الرابط التالي: http://www.mansaf.org/fehrest.htm

دائرة الإحصاءات العامة الأردنية. (2013). **الكتاب الإحصائي السنوي الأردني**، العدد 64.

ديفيد جاردنر. (2011). الشرق الأوسط: هاجس يصعُب احتماله، **صحيفة بوابة الشروق**، عددها الصادر بتاريخ 2 أيار. نقلاً عن موقعها الإلكتروني: www.shorouknews.com

سعد أبو دية. (1990). **عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

صحيفة اللواء الإلكترونية. (2013). **المسيحيون في لبنان والأردن**، الإثنين 9، كانون الأول: www.aliwaa.com/Article.aspx?ArticleId=187672

طارق رشاد محمود. (1999). **مدخل إلى النظام السياسي الأردني**. عمان: دار البشير.

عبدالعزيز الخزاعلة. (1993). **مقدمة لدراسة المجتمع الأردني**. إربد: جامعة اليرموك.

عبدالكريم علوان. (2008). **الوسيط في القانون الدولي العام**. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

عبدالعزيز محمود. (1999). **مدخل لدراسة أنثروبولوجيا المستقرات البشرية: دراسات في تاريخ الأردن الاجتماعي**، تحرير: هاني حوراني وآخرون، عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات.

عطا زهرة. (2008). **مقدمة في العلوم السياسية**. إربد: مؤسسة حمادة.

عطا زهرة. (2009). **النظام السياسي الأردني**. إربد: جامعة اليرموك.

علي الدين هلال ونيفين مسعد. (2002). **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغير**، بيروت: مركز درسات الوحدة العربية، ط2.

علي الدين هلال.(1976). **مدخل في النظم السياسية المقارنة**. القاهرة: جامعة القاهرة.

فهد الفانك. (2013). المسيحيون في الشرق الأوسط، **صحيفة الرأي**، 24، حزيران.

قانون الانتخاب للمجلس التشريعي لسنة (1928).

قانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة (1947).

قانون الانتخاب المؤقت لمجلس النواب لسنة (1960).

قانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة (1986).

قانون الانتخاب لمجلس النواب الأردني المعدل لسنة (1993).

قانون الانتخاب المؤقت لمجلس النواب الأردني لسنة (2001).

قانون الانتخاب المؤقت لمجلس النواب الأردني لسنة (2010).

قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (25) لسنة 2012.

اللجنة التحضيرية لزيارة البابا فرانسيس الأول إلى الأردن 24-25/أيار/ 2014 على الموقع الإلكتروني: www.popvisit.jo

مازن غرايبة ونظام بركات. (2001). **النخبة النيابية في الأردن**. مركز الدراسات الأردنية، جامعة اليرموك.

محمد عوض الهزايمة. (2004). **السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق**. المفرق: جامعة آل البيت، ط2.

محمد المصالحة. (1976). النظام البرلماني في المملكة الأردنية، "رسالة ماجستير غير منشورة"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

مصطفى حمارنة. (2003). **التحول من البداوة إلى الاستقرار في مناطق البلقاء والكرك وعجلون 1851 – 1920: دراسات في تاريخ الأردن الاجتماعي**. في: مؤلف جماعي، عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات.

مركز الأردن الجديد للدراسات. (2001). مسح عام أعده فريق مشروع دراسة النخبة السياسية الأردنية، عمان.

المركز الكاثوليكي للدراسات والإعلام. (2012):www.abouna.org

مقابلة. (11/12/2013). مع أستاذ علم الاجتماع عبدالعزيز الخزاعلة في مكتبه.

مقابلة. (16–17/11/2011 و19/4/2012). محمد العدوان مدير عام مركز التوثيق الملكي الأردني الهاشمي السابق، رئيس مركز عمان والخليج للدراسات الإستراتيجية.

موقع نورسات المسيحي الإخباري. (2009):www.noorsite.com

هشام شرابي. (1989). **البنية البطركية بحث في المجتمع العربي المعاصر**. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.

هند أبو الشعر. (2010). **تاريخ شرقي الأردن في العهد العثماني: 1516–1918**. عمان: وزارة الثقافة.

وكالة الأنباء الأردنية الرسمية/ بترا. (3/10/2012): www.petra.gov.jo

وثائق رئاسة الوزراء لسنوات مختلفة – ملف قاعدة بيانات الحكومات والتعديلات الوزارية (1921–2013).

يوجين روغان (2003). **التغيّر الاجتماعي السريع في شرق الأردن في العهد العثماني**. في: مؤلف جماعي، عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات.

يوسف حميد. (2008). **ثقافة الشيشان والشركس**، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر: "الهوية والثقافة الوطنية ودورهما في الإصلاح والتحديث"، مركز الحسين الثقافي، عمان، 8–9 آذار.

يوسف القرضاوي. (2001). **في فقه الأقليات المسلمة**. دار الشروق، القاهرة.

Aziz, A.(1980). *A history of eastern christianity*. University of Notre Dame Press, USA.

BBC NewsWebsite (11/10/2011). Jordan Profile, Guide: Christians in the Middle East, Retrieved from http://www.bbc.com/news/world-middle-east-15239529

Bin Muhammad, G. (1999). *The tribes of Jordan: At the beginning of the twenty-first century*. Rutab, Jordan.

DOS (Department of State) International Religious Freedom Reports (2007, 2008, 2009 ,2010, 2011, 2012, 2013), Retrieved from: http://www.state.gov/j/drl/rls/irf/religiousfreedom/index.htm?year=2013&-dlid=222297

http://www.state.gov/j/drl/rls/irf/religiousfreedom/index.htm?year=2012&-dlid=208396
http://www.state.gov/j/drl/rls/irf/religiousfreedom/index.htm?dlid=192891
http://www.state.gov/j/drl/rls/irf/2010/148826.htm
http://www.state.gov/j/drl/rls/irf/2009/127350.htm
http://www.state.gov/j/drl/rls/irf/2008/108485.htm
http://www.state.gov/j/drl/rls/irf/2007/90213.htm
Jeff, J. (2003). *Who is indigenous?, Nationalism and ethnic politics*, 9(1),100-75.
King Hussein Website,the People of Jordan, Retrieved from http://www.kinghussein.gov.jo/people.html.
Lewis, P. (1987). Jordan's Christian Arabs', A small minority, Play a major Role, *The New York Times*, January 7.
Mackey, B. (1979). The Circassians in Jordan, Master thesis, Naval Postgraduate School, Monterey, California.
Tristam, P. (2009). Christians of the Middle East: Country - by - country facts, *Middle East Issues News Letter*, The New York Times. May 9.

قدم في: سبتمبر 2014
أجيز في: مارس 2015